الجنوبي الأساسية للبنات .

٦ – تخصيص المراوح للغرف الصفية والمكيفات إن امكن لغرفة الادارة والمعلمين بسبب ارتفاع حرارة الطقس صيفاً .

٧ – انشاء مدرسة ريادية نموذجية للطلبة المتفوقين من ابناء اللواء .

وزارة الطاقة :

– اتمام ايصال التيار الكهربائي للاحياء التي لم يصلها التيار حتى الان .

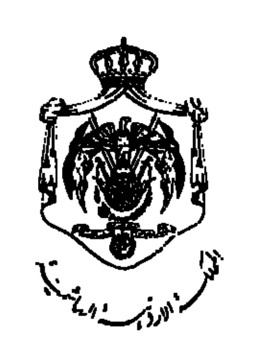
مطالب عامة :

– اقامة مبنى عام (مجمع) للدوائر الحكومية في اللواء ، علما بان منطقة الارض اللازمة متوفرة .

– فتح شعبة لترخيص السواقين والمركبات .

– فتح مركز للدفاع المدني في مناطق الطوال الجنوبي / مركز فرعي .

مع قبول فائق الاحترام ،،،،



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة (اليوم الثاني)
من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٢٣ / رجب / ١٤١٥ هجرية الموافق ١٩٩٤/١٢/٢٦ ميلادية .

العدد (١٥) المجلد (٣٢)

– جدول الاعمال –

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاثنين) الموافق ١٩٩٤/١٢/٢٦ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة عشرة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة **(معالي المهندس سعد هايل السرور)** وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد **(حكم خير)** .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :

د. بسام العموش .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

السيد خليل حدادين ، السيد خالد عبد النبي، السيد مفلح اللوزي ، السيد سميح الفرح ، د. نادر ابو الشعر ، د. فرح الربضي، السيد حاتم الغزاوي ، د. عبدالله النسور ، معالي السيد سمير قعوار ، د. فوزي الطعيمة، د. نزيه عمارين ، د. هاني حجازين، السيد بدر الرياطي ، السيد بسام حدادين .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

د. ذيب عبدالله ، السيد انور الحديد ، السيد مير صوبر ، السيد سليمان السعد ، السيد عبد الكريم الكباريتي ، د. عبدالله اخو ارشيده .

وحضر من الحكومة :

١ - دولة الدكتور عبدالسلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابده : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٤ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير التخطيط .

٥ - سماحة الشيخ عبدالباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٦ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

٧ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

٨ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٩ - معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١٠- معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .

١١- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٢- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .

١٣- معالي الدكتورة ريما خلف : وزير الصناعة والتجارة .

١٤- معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الأشغال العامة والاسكان .

١٥- معالي السيد جمعه حماد : وزير الثقافة.

١٦- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

١٧- **معالي السيد عادل القضاه : وزير** التموين .

١٨- **معالي الدكتور محمد الذنيبات : وزير** دولة للتنمية الادارية .

١٩- **معالي المهندس منصور بن طريف :** وزير الزراعة .

٢٠- **معالي الدكتور راتب السعود : وزير** التعليم العالي .

٢١- **معالي السيد محمد الذويب : وزير** دولة .

٢٢- **معالي السيد توفيق كريشان : وزير** الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٣- **معالي الدكتور عبدالله الجازي : وزير** دولة .

٢٤- **معالي السيد هشام التل : وزير العدل .**

وحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات ، السيد علي الحسبان ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان النجداوي .

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة . الزملاء الافاضل كان من المقرر أن تبدأ جلسة هذا اليوم في تمام العاشرة ، مر على موعد ابتداء الجلسة اربعين دقيقة . وخطابي بالتأكيد ليس موجهاً الى الزملاء الذين تواجدوا إنما موجه الى الزملاء الذين تأخروا عن التواجد .

الحقيقة اولى اولويات المحافظة على هيبة هذا المجلس هو إنضباط والتزام الزملاء في أوقات موعد الجلسات . آمل من كافة الزملاء المحافظة على موعد بدء الجلسة شاكراً ومقدراً للجميع تقدير وقت هذا المجلس .

أول المتحدثين لهذا اليوم الدكتور أحمد الكوفحي ، المتحدث الذي يليه الدكتور عوض خليفات .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

قال تعالى : « ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا » . وقال عز من قال وهو يتحدث عن توزيع المال « كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » .

وقال صلى الله عليه وسلم « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » ورفع ذات يوم يد عامل خشنة على رؤوس الاشهاد وقال هذه يد يحبها الله ورسوله .

وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه « ارى الرجل فيعجبني فاذا قيل لا صناعة له سقط من عيني » .

معالي الرئيس .. الزملاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

ان مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، وخطابها الذي القاه وزير المالية، وخطابها السياسي الذي القاه دولة رئيس الوزراء ، ثم قرار اللجنة المالية التنسيب الى مجلسكم الكريم بتمريرها ، يحتاج في مناقشته الى عشرات الصفحات ، وبالتالي العديد من الساعات لالقائه ، وهذا لا يتسع له المقام ، مما يلزم منه تطبيق قاعدة ما لا يدرك كله لا يترك جله ، فأقول وبالله التوفيق :

اولا : ان الاختلالات الهيكلية في اقتصادنا الوطني لا يمكن ان تعالج بمثل هذه الموازنات العامة ، ولا من مثل هذه الحكومات، لأنها تجعل مصدر الازمة في اعراضها . ان مصدر هذه الاختلالات يكمن في عدم التزامنا الاسلام عقيدة وشريعة وانظمة حياة .

فالإسلام يجعل من اتباعه امة واحدة بينها ترابط عضوي ، ويجعل ارضهم دارا واحدة ، وقيادتهم واحدة ، هدفهم انقاذ الانسانية من كل الاخطار ، تحمي مستضعفهم وتنصر مظلومهم . والاسلام يجعل العمل والانتاج من اسمى العبادات ويجعل العمل مولدا للمال والايثار مع الخصاصة سمة المجتمع البارزة ، ويحرم ادوات الظلم والاستغلال والجشع كالربا والاحتكار وكنز المال والترف الاستهلاكي ويدعو اتباعه الى البعد عن الرغبات المحرمة وعن اتلاف المال وهدره ، ويربط كل ذلك بالجنة والنار . وعلى هذا الاساس ينبغي ان نفهم الاسلام الذي نعرضه على الناس فهو فضلا عن كونه فريضة اسلامية انه بحق ضرورة وطنية ، فما الذي يمنعنا من الاخذ به افرادا وجماعات وحكومات !! وما الذي يدفعنا الى الاخذ بالنظام الاقتصادي الحر الذي جربناه فذقنا بسببه حياة الضنك . أليس من حقي بعد ذلك ان اتساءل : لماذا تصر الحكومة على منع حملة هذا المشروع من بعثه في الناس ليكونوا منتجين ، ولماذا تعامل مؤسسات هذا المشروع كمسجد الضرار .

ثانياً : إن هذه الموازنة العامة تقليدية كسابقاتها تخضع في سياساتها العامة وتوجهاتها لفيتو مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس ولندن ، ولا تملك الا الاذعان لاملاءاتها وتأتي هذه الموازنة لكي تربطنا الحكومة بمنظمة الجات التي تهدف اصلا الى المحافظة على زيادة غنى الدول الغنية ، وزيادة فقر الدول النامية كما يقول المطلعون المنصفون ، بل والاخطر من كل هذا أن هذه الموازنة جاءت منسجمة مع اطماع اليهود في الهيمنة الاقتصادية على المنطقة العربية والاسلامية ، من خلال اقامة السوق الشرق اوسطي على مستوى كل المنطقة يحتل فيه اليهود موقع الرأس ويمثلون المالك والمنتج ، ونحتل نحن الاعضاء الاخرى ، ونمثل الاجير والمستهلك كما تدل على ذلك وقائع ومشاريع وحضور مؤتمر الدار البيضاء

الاقتصادي والذي لن يكون مؤتمر عمان الاقتصادي القادم الا امتدادا له .

ان اليهود قد استطاعوا من خلال السيطرة الاقتصادية على الولايات المتحدة الامريكية وعشرات البلاد المتقدمة والنامية ان يوظفوا طاقاتها وثرواتها وقراراتها لصالح كيانهم الدخيل في فلسطين العروبة والاسلام اليس من حقنا ان نتساءل باستغراب ، كيف توهمنا الحكومة باننا سنحقق دورا إقليمياً لنا ونحن أعجز من أن نحقق دوراً على المستوى المحلي ، اما اليهود بمؤسساتهم وشركاتهم داخل فلسطين المحتلة او خارجها فهم وحدهم المؤهلون ، وهم الذين سيوجهون هذا المال المتدفق لصالح مشاريعهم إن تدفق . لهذا احذر زملائي النواب من خطورة مشاريع قوانين هذا الدور الاقليمي لليهود التي ستعرض على مجلسنا الكريم ، كما نصت على ذلك بنود المعاهدة المشؤومة .

ثالثا : ان خطاب الموازنة السياسي الذي القاه دولة رئيس الوزراء جاء ليدغدغ العواطف، ويفرط في احلام سراب ثمرات ما يسمى بالسلام ، وعزز هذا الخيال خطاب معالي وزير المالية . اننا وبكل ثقة نقول ناصحين الحكومة : كفاك تسويقا لهذه المغالطة التاريخية ، فشعبنا الاردني البطل يدرك بلغة الحس ما جره هذا السلام المزعوم على مصر الشقيقة من فقر وبطالة وآفات ، ولذلك تحصن ضده ، وما مجيء وايزمان أخيراً ليقول لقيادة مصر السياسية انه سلام بارد بالرغم من مرور أكثر من ستة عشر عاماً ونحن نقول لن يكون عندنا الا باردا كذلك ، ويعمل شعبنا بالحكمة المأثورة السعيد من اتعظ بغيره ، والشقي من اتعظ بنفسه ، ولن تكون خطابات الحكومة الا كالطرق على الحديد البارد .

رابعا : ان قرار اللجنة المالية قد عبر بكل وضوح عن عدم احترام الحكومة لرغبة ممثلي الامة ، ومن يمثلونها ، يوم اهملت التنفيذ لمعظم توصيات اللجنة المالية الثمان والعشرين ، والتي اوردتها وهي تناقش الموازنة العامة للسنة المالية الماضية ، وبخاصة وان بعض تلك التوصيات مفصلي للغاية ، على الرغم من متابعة تلك اللجنة للحكومة باستمرار ومن اهمها اخضاع البنك المركزي لرقابة ديوان المحاسبة ، واخضاع المؤسسات العامة المستقلة التي تبلغ موازناتها ربع الموازنة العامة للدولة الى الرقابة التامة في مجلسكم الكريم .

الامر الذي يجعلنا نردد على سمع الحكومة ما يقال بانها غير قادرة على التصدي لهذا الامر ، لما يتمتع به القائمون على هذه المؤسسات من نفوذ ، او تغض الطرف لأنها تستفيد باشخاصها او بالمحسوبين عليها من رئاسة تلك المجالس أو عضويتها ، فتدر عليهم مكافآت او امتيازات ومن حقنا ان نرفع صوتنا عاليا لاسترداد هيبة مجلسكم الكريم ولن نكون جادين الا برفض هذه الموازنة العامة .

خامساً : ان المتأمل في قرار اللجنة المالية يجد ان سلبيات الموازنة العامة تفوق ايجابياتها بكثير ، ويكفي انها اوردت سبعا وستين سلبية على التوالي فضلا عما سبقها من ذكر سلبيات

اثناء الحديث عن المحطات الرئيسة في هذه الموازنة العامة .

ومن حقي كغيري من النواب والناس ان اتساءل عن السبب الذي جعل لجنتنا مع احترامي لها ، ان تنسب بغير الرفض لهذه الموازنة ؟!

سادسا : شطب الديون والمنح والمساعدات : اورد معالي وزير المالية ان الاردن نجح في شطب مبلغ ٨٣١ مليونا من ديونه الخارجية وأورد انه من المتوقع ان يحصل الاردن على مبلغ ٣٩٠ مليونا من المنح والمساعدات خلال العام القادم وجزم دولة رئيس الوزراء بذلك .

وأسأل ومن حقي ان اسأل : هل هذه الدول والمؤسسات تؤمن بالقيم الخلقية والانسانية خارج حدودها؟ وهي التي ساعدت او صمتت على حرب التصفية للمسلمين في البوسنة والهرسك وتكرر الموقف في ابادة المسلمين في الشيشان وشمال القوقاز وهل تتحرك هذه القيم الانسانية من هذه الدول وتلك المؤسسات خارج الحدود الا لمصالحها المادية الذاتية ، واذا كان الامر كذلك ، وهو عند كل المنصفين لا يحتمل غير ذلك ، فلماذا تخفي عنا الحكومة كل الشروط التي لا اظنها الا موجودة ولا أظنها الا مجحفة ، ولماذا لم تشطب وتمنح وتساعد قبل ان نقدم نحن التنازلات والتسهيلات لليهود ولشركائهم ومؤسساتهم وادارتهم للقرارات ، وهل فعلا ان الولايات المتحدة الاميركية الزمتنا باستيراد سلع معينة بتخفيض جمركي ، وبشراء اسلحة لم تعد صالحة للاستعمال عندهم او بالوقوف في وجه الاصولية الاسلامية كشروط للاستفادة من هذا الشطب ؟؟؟

ثم ما مدى صحة ما اوردته الصحف – ولم يكذب فيما اعلم – على لسان معالي وزير التخطيط من ان دول المجموعة الاوروبية لن تقدم للاردن خلال عشرين عاما اكثر من ٦٠ مليونا ، وشككت معالي وزيرة الصناعة والتجارة بالامر من حيث المبدأ ، وحصرته إن تم بحدود خمسة وثلاثين مليونا .

سابعا : محاباة الموازنة العامة للمتنفذين والاغنياء : يؤخذ عليها انها حابت المتنفذين والاثرياء باكثر من مجال على حساب غيرهم من فئات الشعب اذكر منها :

أ – ليس في ارقامها ولا في خطابها مجرد اشارة تدل على ضرورة التزام الوزراء وكبار المسؤولين ومدراء الشركات العامة بسياسة التقشف بل على العكس يتم التوسع في الاثاث والسيارات واللوازم ، بل وزيدت رواتبهم ومخصصاتهم ، فضلا عما يتمتعون به من اعفاءات جمركية على المستوردات ولا يمرون على الحاجز الجمركي .

ب – وسعت شريحة المستفيدين من السيارات من المقتدرين بلا جمارك .

ج – تخفيض الجمارك على السلع الخاصة بالاغنياء ، ونقص الدعم التمويني عن السلع الضرورية للفقراء ، وتهيئة الاجواء لفتح الباب للسوق السوداء الجشعة .

د - راعت احوال المتنفذين في الشركات المتعثرة ، وحملت الخزينة مئات الملايين تحت بند ما يسمى بالانقاذ ، بدلا من محاسبة المسؤولين عن التقصير .

هـ - لم تساهم جديا في رفع حالة البؤس عن الفقراء وبخاصة من سكان المخيمات وتركتهم تحت رحمة تحسين المخيمات والتي هي بلا مخصصات او تحت رحمة وكالة الغوث التي تشكو كثيرا من عدم وجود رواتب الموظفين .

و - رفعت رسوم خدمة الهاتف بنسبة تصل الى ٤٠٠٪ خلال عام ولا يشعر بها المتنفذون أصلاً لأنها لديهم خدمة مجانية سواء في المكتب او المنزل او السيارة .

ز - رفعت رسوم المحاكم فحرمت الفقير من حق التقاضي .

ح - لم تسو بين المتقاعدين الجدد والقدامى ، بل ولا بين العسكريين انفسهم وميزتهم على المدنيين ، مع ان غلاء الاسعار وتكاليف الحياة لا تفرّق بين فئة عن فئة .

ط - عدم تحسين اوضاع المستخدمين بنظام الفئة الرابعة ولا الخاضعين لمظلة الضمان الاجتماعي وهم في الغالب الاشد فقرا وحاجة .

ي - اعترفت بأن التعليم مهنة ، وميزت بين فئاتهم ، وكانت زيادتهم متواضعة جدا محسوبة بالنسبة للراتب الاساسي ، ونادرا ما يبقى في حيز الطبشورة ممن وصلوا الدرجات المتقدمة من المعلمين فضلا عن حرمانهم من حق انشاء نقابة لهم .

ك - عدم تحصيل المستحقات للخزينة من المتنفذين والمسؤولين الكبار وقد زاد حجمها على المليار ، بينما لا تتساهل مع الصغار والفقراء واعطت الكبار قروضا مستردة وقد لا تسترد ، بينما تعامل صندوق التنمية والتشغيل مع المهنيين الفقراء باسلوب المرابحة او المراباة .

ثامنا : الفقر والبطالة : لقد قال دولة رئيس الوزراء في خطاب الموازنة السياسي ان الفقر والبطالة يشكلان التحدي الاكبر والاول، وبين ان التعامل معه بجدية وصولا للحل الجذري يتأتى من خلال اقامة المشاريع التي تتيح فرص العمل وبشر جموع الفقراء والعاطلين بالفرج القريب من خلال تدفق المساعدات والمنح كثمرة من ثمرات السلام المزعوم والتي هي بحدود «٣٩٠٥» مليوناً . فاذا وصلت فلن تسمن وتغني من جوع . وإن الحكومة بامكانها أن توفر مثل هذا المبلغ من استرداد المستحقات على الافراد والشركات والتي هي ثلاثة أضعافها ، أو ان تلاحق الاموال الاردنية المهربة الى الخارج وتأخذ عليها ضريبة الدخل .

تاسعا : الاصلاح الاداري : لقد جعل خطاب دولة الرئيس السياسي للموازنة وأيده خطاب معالي وزير المالية بأن قضية الاصلاح الاداري تشكل التحدي الثاني وتم التركيز على ان الحل كامن في اتباع اسلوب اللامركزية ، وكان الفساد الاداري ناجم بالضرورة عن اسلوب المركزية بالدرجة الاساس ، وهذا غير دقيق اذ ان الاصلاح الاداري يتطلب صلاح الانسان ، ولن يكون ذلك الا بصلاح قلبه ، ولن يصلح هذا القلب الا اذا استقرت فيه تقوى الله عز وجل حيث يستشعر الانسان رقابة ربه سبحانه وتعالى عليه ، ويستشعر الوقوف بين يديه للحساب . فأما الى جنة واما الى نار . فاذا وجد نفسه كفؤا قادرا على اداء الامانة استمر ، والا فيعزل نفسه بنفسه . فهل وضعت حكومتنا هذا المعيار أمامها ، وهل وضع شعبنا هذا المعيار امامه ؟؟؟ ام ان تقريب المؤيدين والمتعودين على قول نعم والمرتبطين بروابط الارض هو الاساس والمعيار .

عاشرا : واخيرا فان مطالب دائرتي الانتخابية هي خلاصة ما وضعه الحاكم الاداري في الخطة التي وضعها بالتشاور مع مدراء الدوائر المختلفة .

واطالب باعادة المبلغ المخفض منها وقدره فيما اعلم خمسة عشر مليونا ، حيث ان ما ورد فيها يشكل الاولوية الملحة ، واحب ان اتناول بعض مطالب هذه الدائرة .

١ - استكمال المرحلة الثانية من مبنى كلية التمريض السابق ليتكامل مع المرحلة الأولى ويستوعب مع مستشفى الاميرة بسمة كل التخصصات في الحد الادنى المقبول وفتح المراكز الصحية الدولية لكل التجمعات السكانية وتزويد المستشفيات والمراكز الصحية الشاملة بالاجهزة المتطورة الحديثة .

٢ - استكمال شبكة الصرف الصحي في مدينة اربد والتعجيل في انهاء مشكلة محطة التنقية القائمة والشروع في المحطة الثانية مع الاهتمام السريع بحل مشكلة المياه العادمة في وادي بلدة سوم .

٣ - حل مشكلة الهاتف وتحويله الى خدمة آلية مباشرة في جميع قرى المنطقة وزيادة طاقة المقاسم في كل المنطقة .

٤ - دعم لجنتي تحسين المخيمات في اربد والشهيد عزمي المفتي بالمخصصات المناسبة ، وتلبية حاجاتهما في كل المجالات ومعاملتهما على قدم المساواة مع من حولها ، وتمليك من لا يملك من الفقراء مساحة مناسبة في منطقة مخيم الشهيد عزمي المفتي والسماح بالبناء الرأسي شريطة التقيد بعدم كشف العورات .

٥ - الابقاء على المقالع الحجرية ، والكسارات ، في المنطقة الخالية بين كتم وشطنا لانها تشكل مشروعا مدرا للعمالة ولا يلحق اضرارا بيئية .

٦ - الصيانة السريعة للطرق الزراعية التي تملأ المطبات معظمها ، وشق الطرق الزراعية في المناطق الاخرى .

٧ - انجاز طريق المزار الشمالي - ارحابا .

٨ - ضرورة توفير لائحة بالخطباء المؤهلين مع الاذنة والمستخدمين في المساجد ويشكو الكثير منها من هذا النقص الحاد .

٩ - ايجاد حلول جذرية لمشكلة الانزلاقات

في طريق اربد جرش عمان .

١٠- ترفيع قضاءي الطيبة والمزار الشمالي الى لواءين ، وترفيع ناحية الوسطية الى قضاء.

١١- حل مشكلة المواصلات الداخلية والخارجية واعطاء الاولوية في الترخيص للجمعيات التعاونية .

١٢- تفويض صلاحيات المركز لمدير الصناعة والتجارة والجمرك والبريد والتنمية الاجتماعية في اربد لتقديم الخدمات للمواطنين وفتح مكتب لصندوق التنمية والتشغيل .

١٣- تطوير مياه عين راحوب وتمكين اهل المغير من الانتفاع بها على سبيل الاولوية.

١٤- زيادة البعثات المخصصة لمديريتي التربية والتعليم .

١٥- تطوير المركز الحر في حكما وتحويله الى مركز تدريب مهني متقدم .

١٦- دعم انشاء مشاريع انتاجيـــة مدرة للعمالة.

١٧- زيادة مخصصات الدعم من المحرو قات لبلديات المنطقة ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، النائب الزميل عوض خليفات والمتحدث الذي يليه السيدة توجان فيصل .

الدكتور عوض خليفات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فيسعدني ان أتقدم بالشكر الجزيل للزملاء رئيس اللجنة المالية واعضائها المحترمين على ما بذلوه من جهد مشكور مقدور في دراسة مشروع موزانة الدولة لعام ١٩٩٥ ، مثمنا ما توصلت اليه اللجنة من حقائق وما طرحت من توصيات اتفق معها في كثير منها كما ان لي اجتهادات مغايرة في بعضها .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لن ادخل في مناقشة عامة لتفاصيل بنود الموازنة والايرادات والنفقات فقد كفتني اللجنة المالية مؤونة هذا العمل ولكنني سأركز على مواضيع عامة ذات مساس بكافة مناحي الحياة في بلدنا ؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لأن الموازنة ليست مجموعة أرقام يضمها مجلد ضخم ، ولكنها ترجمة رقمية لسياسات الحكومة في مجالات الحياة المختلفة .

وابدأ الحديث بتذكير الحكومة بما يلي :-

١ - لقد وعدت الحكومة في العام المنصرم بلسان رئيسها الأفخم ووزير ماليتها المحترم ، أن تدرس بعناية كلمات النواب التي القيت اثناء مناقشة موازنة عام ١٩٩٤ ؛ من اجل تطبيق الممكن من توخهاتهم واقتراحاتهم وتعليقاتهم في موازنة هذا العام . او اقناعهم بأن

بعض تلك الاجتهادات غير دقيقة وتطبيقها مستحيل . او لا يحتل اولوية في تطوير الاردن وتنميته في هذه المرحلة . ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، ولم تنقض ساعات على مرور الموازنة من مجلس الأمة حتى ادارت الحكومة ظهرها للنواب وتناست اقتراحاتهم . وكان جديرا بمعالي وزير المالية ان يلتقي النواب بالطريقة التي يراها مناسبة لمناقشة هذه الأمور معهم قبل وضع موازنة عام ١٩٩٥ ، وكما فعل في مناقشة مشروع قانون المبيعات حيث حرص على الالتقاء مع كافة النواب كتلا ومستقلين حتى مر المشروع .

وهنا اسمحو لي ان استذكر معكـــم - الكلام موجه للحكومة - قول قائد الوطن الذي استشهد به وزير المالية في خطاب الموازنة هذا اذ يقول جلالته : « ان المشاركة - بين السلطتين - هي ركيزة الديموقراطية ، وهي ليست غاية في ذاتها ، بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن ومشكلات المجتمع ورعاية مصالح الشعب الحقيقية » . اليست دعوة جلالة الملك هذه حافزا لمعالي الوزير بوجوب التشاور مع النواب في موضوع الموازنة والا ما هو مفهوم المشاركة في نظر معاليه ولماذا أورد هذه العبارة في خطاب الموازنة ، وهل المشاركة موسمية وظرفية ؟

٢ - لقد وعدت الحكومة ايضا بان تعدل قوانين المؤسسات ذات الاستقلال المالي والاداري بحيث تكون موازناتها جزءا من الموازنة العامة للدولة ، وذلك بناء على طلب كثير من النواب في العام الماضي والاعوام التي سبقته اثناء انعقاد دورات المجلس الحادي عشر . الا ان الحكومة الموقرة لم تف بوعدها . وبقيت المؤسسات العامة خارج مراقبة السلطة التشريعية .

وهنا اذكّر الحكومة بنص الفقرة (٦) من المادة (١١٢) وكذلك نص المادة (١١٥) من الدستور التي تنص على شمول جميع واردات الدولة ونفقاتها ضمن الموازنة العامة . وفي هذا الصدد فانني اعتقد ان الاستقلال المالي والاداري لا يحرم مجلس الأمة من مراقبة هذه المؤسسات، كما لا يخرج موازنات هذه المؤسسات المستقلة من مراقبة السلطة التشريعية: وبناء عليه فانني اقترح على المجلس الكريم التقدم باقتراح مشروع قانون طبقا للمادة (٩٥) من الدستور بحيث تعدل بموجبه بعض المواد الواردة في قوانين هذه المؤسسات المتعلقة بطريقة اقرار موازناتها بحيث تصبح موازنات هذه المؤسسات جزءا من الموازنة العامة للدولة . وموافقة مجلس الأمة عليها أو رفضه لها ملزمان للحكومة تماما كبقية الموازنات الاخرى .

ان الاستقلال المالي والاداري لا يعني الخروج على روح الدستور ، ولا يعني استفراد شخص واحد او اشخاص معدودين بمقدرات بعض المؤسسات وطريقة صرف اموالها حتى غدا بعضها وكأنه مزرعة لشخص بعينه يقرر اوجه الصرف فيها ومقداره ضمن تبويب ذكي لموازنته يتيح له حرية التصرف والصرف كيفما شاء وفي الوقت الذي يشاء .

انني اطالب الحكومة واناشد مجلسنا الكريم ان يضعا حدا لاستثناء هذه المؤسسات من مراقبة السلطة التشريعية . وبدون ذلك سيستمر الخلل الذي يساهم في عرقلة سياسات التصويب الاقتصادي . وسوف تبقى هذه المؤسسات بعيدة عن هموم الوطن وطموحاته ، وبدلا من ان تكون مستقلة فعلا من اجل اعطائها المرونة الكافية لتحقيق الغايات التي انشئت من اجلها سوف تصبح مستغلة من اشخاص لا يهمهم الا جني الامتيازات التي تمنحها لهم القوانين الخاصة والقرارات الاستثنائية .

ان مراقبة هذه المؤسسات من السلطة التشريعية يساعد على تصحيح اوضاعها ، وتحسين ادائها ورفع كفايتها ، وزيادة قدراتها الذاتية ، وتوضيح اولوياتها من المشاريع والبرامج اللازمة لتحقيق غاياتها على اساس الاستخدام الأمثل لمواردها والسبيل الأفضل لأوجه صرفها .

٣ - ان موازنة عام ١٩٩٥ في نظري ليست عادلة بين مناطق المملكة وجاءت في ارقامها ومشاريعها محققة لطموحات مناطق معينة ولا يمكن اعتبارها من هذه الناحية موازنة الدولة الاردنية بكافة شرائح مواطنيها ومناطقها.

ان الحكومة ، اية حكومة يجب ان تكون لكل المواطنين وكافة المناطق ولها الولاية الدستورية على جميع ارجاء الوطن الاردني . ولكن بعض اعضاء هذه الحكومة يفكرون بطريقة اخرى ترقى الى مخالفة الدستور والا كيف يتم الخلاف بينهم على التعيينات في الوظائف العليا بناء على مكان الولادة او النسب ، بل ان المحسوبية والتمييز بين المواطنين قد وصل حدا لا يطاق بحيث شرّف جلالة الملك المعظم مجلس الوزراء في احدى زيارته وصرح على اثرها بان التمييز بين المواطنين ليس من قيمنا ولا من عاداتنا وتقاليدنا .

ولاول مرة في تاريخ الحكومات الاردنية كما اعلم يعلن وزراء عاملون وهم ما زالوا عاملين بان طريقة اتخاذ القرارات في مجلسهم تجري حسب المثل الشعبي « حارة كل من ايده اله » ، الوزراء موجودون ومستعد أن اذكر اسمائهم ولكن اللبيب من الاشارة يفهم ، وهو امر - ان صح - مؤسف ومحزن ولا يخدم تطلعات قيادتنا وطموحات شعبنا نحو مستقبل افضل .

٤ - اننا نمر في منعطف خطير ، ومرحلة جديدة في تاريخ بلدنا وامتنا تستدعيان اعادة النظر في الهياكل الادارية للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بما في ذلك الادارات المستقلة ماليا واداريا . فلا بد من اعادة النظر في ربط بعض الدوائر بوزارات معينة او فكها من وزارات والحاقها باخرى وهنا ارجو المعذرة من اصحاب المعالي الوزراء فلا اقصد وزيراً بعينه وكلهم اخوة واصدقاء واحباء ، ولكنني اقول رأيي فيما اجتهد فيه وارجو ان يكون اجتهادي صحيحا وإن لم يكن صحيحا فلكل مجتهد نصيب .

واول ما يتبادر الى الذهن ما يسمى زورا

وبهتانا وزارة التخطيط التي ليس لها من اسمها نصيب . انها وزارة سفر وتوقيعات ولا علاقة لها بالتخطيط الشامل المنظم للدولة الاردنية . ان الوزارة التي تحمل هذا الاسم يفترض فيها ان تكون منجما خصبا للمعلومات الصحيحة الدقيقة عن كل شيء في الاردن ، كما يجب ان تكون مركزا متميزا للدراسات العلمية التي تشخص مشاكلنا وتقترح حلولها . انها الوزارة التي بخبرائها وطاقمها واجهزتها يجب ان تستشرف المستقبل وآفاقه ومستجداته وطوارئه وتخطط بشكل شمولي على هذا الاساس . انها يجب ان تكون عصب الدولة وعقلها المبدع ، ولذا فانني ادعو الى الغاء هذه الوزارة واستبدالها بمجلس وطني للتخطيط ينشأ بقانون يبين صلاحياته ومسؤولياته وواجباته وآلية عمله ويستوعب المهام التي ذكرتها آنفا وان يشترك في عضويته خبراء من الحكومة ومن القطاع الخاص .

اما المثل الآخر فهو وزارة الاعلام التي برهنت التجارب على انها وزارة اعلان وليس اعلام . والاعلام في عهدها تائه يتلمس خطاه دون ان يرى دربه او يرصد هدفه . وبالتالي فلا ارى ضرورة لوجودها ويجب استبدالها بمجلس وطني للتوجيه والاعلام يصدر بقانون يبين صلاحياته ومهامه وكيفية عمله ويجب ان يجتمع باستمرار خلافا للمجلس المنشأ حالياً منذ سنوات ومعطل عن العمل منذ انشائه . وفي الوقت الذي ادعو فيه لالغاء هذه الوزارة غير الضرورية فانني اطالب برفد مؤسسة الاذاعة والتلفزيون بالخبراء الاعلاميين والكوادر الغنية المدربة القادرة على استيعاب التقنيات الحديثة ومتطلباتها المعقدة . اننا بحاجة الى اعلام دولة وليس اعلام حكومة .

٥ - لقد جاءت بعض بنود الموازنة الرأسمالية ضبابية مليئة بالعموميات اذ انها تخصص مبالغ معينة لطرق زراعية او لاقامة مدارس ولكنها لا تذكر اين تنشأ هذه الطرق واين تقام تلك المدارس . وحتى في الموازنات المجزأة للمحافظات استمر هذا الترتيب وبالتالي فاننا لا نستطيع تبيين الاولويات ومدى تطبيق العدالة بين محافظات المملكة وكذلك بين المناطق في المحافظة نفسها ، وهو امر يلقي ظلالا من الشك والريبة حول آلية اختيار المشاريع وتسمية مواقعها وتبيان اولوياتها ومدى الحاجة الفعلية اليها .

٦ - ان موازنة عام ١٩٩٥ في الحقيقة موازنتان :- الأولى موازنة استمرارية وهي الواردة في الباب الأول ، وهذا الفرع من الموازنة ملزم للحكومة وملتزم به فعلا والثانية موازنة التمويل وهي الواردة في الباب الثاني وهذا الجانب من الموازنة معلق ومرتبط تنفيذه بتوافر الأموال اللازمة سواء عن طريق القروض الميسرة او المنح والمساعدات وبعبارة اخرى فان معظم المشاريع الرأسمالية قد وردت في هذا الباب وبالتالي فانها قد لا ترى النور في هذا العام على الرغم من اهميتها ، وعلى الرغم من ان بعض هذه المشاريع له اولوية على تلك الواردة في الباب الاول مثل مشاريع السياحة وخاصة ما يتعلق بالبتراء . ويبدو هذا التبويب

وكأنه استرضاء لبعض المناطق وبعض الشرائح الاجتماعية التي فقدت نصيبها وحظها من الأموال والمشاريع الملتزم بها .

٧ - ان اتساع جيوب الفقر وزيادة حجم البطالة يتطلبان وضع خطة واضحة شاملة لمعالجة هاتين المشكلتين يشترك في دراستها وتحليلها وتشخيص حالاتها واقتراح الحلول الناجحة لها نخبة من اصحاب العلم والخبرة والقرار ومن القطاعين العام والخاص ، وتشترك فيها كافة المؤسسات المعنية . وبدون وضع هذه الخطة سوف نبقى نستمع الى خطب براقة لا تسمن ولا تغني من جوع بل تزيد الناس حقدا واحباطا ، ويختل ميزان العدالة بين المواطنين مما ينعكس لا سمح الله سلبيا على مجتمعنا عادات وتقاليد وسلوكا ويختل الأمن الوطني وينعدم الاستقرار الاجتماعي . ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من حدة الفقر والبطالة تستحق التنويه ولكنها غير كافية . وفي ظل هذه الظروف فاننا نرى تناقصا في دعم المواد التموينية ، واذا صحت تقديرات وزارة التموين فان قيمة الدعم المرصودة في الموازنة لهذا العام يقل بمقدار ثلاثة وخمسين مليون دينار عن القيمة الحقيقية للدعم المطلوب بالاسعار العالمية الحالية والتي يمكن ان ترتفع فيزداد العجز في قيمة الدعم لهذا العام . ان تقليص دعم المواد التموينية الاساسية بالاضافة الى ارتفاع أسعار عدد غير قليل من السلع والخدمات الضرورية سوف يؤدي الى ضيق في العيش وضعف في الاداء وخلل في البنية الاجتماعية وخاصة عند الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود وهو امر يجب تداركه ومعالجته بحكمة وموضوعية .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب المحترمين

لا يكفي ان نلقي الخطب ونسهب في نقد اجراءات الحكومة او تقصير القطاع العام او الخاص او غير ذلك من انواع تقويم الاداء الرسمي او الاهلي ، بل لا بد من المساهمة في اقتراح حلول وبرامج وخطط شاملة من اجل حل المعضلات التي يواجهها مجتمعنا الاردني . وان الواجب الوطني يستدعي منا جميعا مواطنين وحكومة المساهمة في وضع وتبني برنامج وطني نستطيع به مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل ضعف الطاقة الانتاجية والعجز التجاري والمديونية الخارجية وازدياد حجم البطالة والفقر ، ولا بد لهذا البرنامج ان يؤدي الى تحولات هيكلية في بنية مجتمعنا الاقتصادية والاجتماعية نستطيع من خلالها حل هذه المشاكل عن طريق تحريك النشاط الاقتصادي ، وزيادة الانتاج المحلي وتحسينه ، وتشجيع الاستثمار وترشيد الاستهلاك ودعم الصادرات وتخفيض حجم البطالة ومكافحة الفقر والتصدي لعوامل الجريمة واختلال الامن ، ويتطلب ذلك الجراءات حاسمة وسريعة سبق ان اقترحت بعضها عند مناقشة عام ١٩٩٤ ، ولكن الحكومة لم تلتفت الى هذه الافكار والآراء ولم تضعها موضع الدراسة والتحليل ، كما وعدت في ردها على كلمات السادة النواب اثناء مناقشة موازنة العام الماضي .

واستسمحكم عذرا في اعادة طرحها مع بعض الاضافات والتعديلات التي تقتضيها المرحلة الجديدة .

١ - تبني سياسات اقتصادية مدروسة ودقيقة جدا تدخل في مجال فرز الاولويات والبدائل والمفاضلة بينها ، وايلاء عناية كبيرة لتحسين الانتاج حتى يكون قادرا على المنافسة في اسواق التصدير . ومن الضروري مراجعة الاجراءات الادارية والتشريعات حتى يكون الاقتصاد الاردني اقدر على التكيف مع الظروف الطارئة والمستجدات السريعة والاستجابة لها بكفاءة واقتدار . كما يجب تصحيح مسارات الاقتصاد بحيث يستوعب الصدمات ، ويتغلب على المفاجآت غير المنظورة او غير المتوقعة .

٢ - تحسين مواصفات وجودة السلع والمنتجات الاردنية حتى تستطيع الصمود ومن ثم المنافسة مع البضائع الاجنبية ، وخاصة في مرحلة السلام وبعد انضمام الاردن لاتفاقية الجات التي ستفتح الاسواق الاردنية بشكل واسع للمنتجات العالمية ، مما يحتم مواكبة نظم الجودة العالمية وتبنيها . ويتطلب ذلك تنسيقا عاليا بين الحكومة والقطاع الخاص . وعلى الاخير ان يقوم بمبادرات واضحة في هذا الشأن حماية لمنجزاته وخدمة للوطن .

٣ - ترشيد الانفاق العام وتحديد اولوياته بدقة متناهية .

٤ - تحديث قانون مراقبة العملة ومراقبة البنوك لسد الثغرات الموجودة في القوانين المعمول بها حالياً ، واعتماد المعايير الدولية فيما يتعلق بالافصاح المحاسبي للبيانات المالية مما يحقق نوعا مقبولا من الرقابة على الاداء المصرفي .

٥ - تنمية قطاع التصدير وتطويره واعادة النظر في الاجراءات التي تتعلق بحوافز التصدير وفي هذا المجال فانني اقترح اعفاء الصادرات من كافة الرسوم على ارباح الصادرات والسلع باستثناء تلك المستخرجة من باطن الارض اذ تحتاج الى ترتيب خاص باعتبارها ثروات وطنية عامة (الفوسفات والبوتاس على سبيل المثال) .

٦ - تشجيع استخدام الايدي العاملة الاردنية في القطاعات التي تتركز فيها الايدي العاملة الاجنبية .

٧ - توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها بحيث تكون قادرة على زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز الدخل القومي ، وخلق فرص عمل جديدة .

٨ - انشاء مشاريع انتاجية عائلية صغيرة لافراد الاسرة الواحدة تدر عليهم دخلا كريما بدلا من المعونات المستندة الى مفهوم الاحسان والصدقة . ويجب ان تتركز هذه المشاريع في الريف والبادية والمناطق الفقيرة .

٩ - اعادة النظر في سياسات التعليم والتركيز على التعليم المهني لتأهيل الايدي العاملة الاردنية للعمل في القطاعات التي تعتمد على العمالة الاجنبية وخاصة في قطاعات الزراعة والسياحة والفندقة .

١٠ – انشاء معاهد تدريب رفيعة المستوى تساعد على تأهيل الاردنيين للعمل في مجالات صيانة الاجهزة والمعدّات الفنية المتطورة . وفي هذا المجال اقترح تحويل بعض كليات المجتمع الحكومية لتقوم بهذا الدور وتشجيع الكليات الأهلية الخاصة للاهتمام بهذا الجانب العملي .

١١ – المراجعة الشاملة لقوانين الجمارك والشركات وتشجيع الاستثمار وسوق عمان المالي وقانون الاستثمارات العربية والاجنبية وضريبة الدخل بحيث تحقق العدالة وتخفض العبء على المواطنين وتشجع الاستثمار وتقوي عوامل الانتاج ، وفي الوقت نفسه تتيح للمواطنين دفع التزاماتهم بسهولة ويسر .

١٢ – التوسع في انشاء المناطق الحرة والمدن الصناعية ، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في اقامة هذه المدن وخاصة في الريف .

١٣ – تطوير العمل في بنك المعلومات الوطني الاردني وتعزيز دوره للقيام بمهامه ومسؤولياته على الوجه الأكمل والأفضل .

١٤ – العمل على تحسين الاداء في الجهاز الحكومي ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وترسيخ مفاهيم الادارة العصرية الحديثة ، واستخدام كافة السبل لتأهيل العاملين في هذا الجهاز وتدريبهم مهنيا ، وزرع القيم النبيلة في نفوسهم واعطاؤهم الحوافز المادية والمعنوية التي تثير فيهم روح المبادرة والابداع ، وتعزيز العمل المؤسسي ، والابتعاد عن الفردية والمزاجية في اتخاذ القرار الاداري .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان اي تقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لن يكتب له الاستمرار الا بتطبيق العدالة الاجتماعية وانصاف كافة المناطق ، وعدم التمييز في القرارات والاجراءات ، والتخلي عن المحسوبية ومحاربة الفساد والمفسدين . ولا يتم ذلك الا اذا كان المسؤول قدوة في النزاهة والخلق النبيل والولاء الصادق قولا وعملا ، ممارسة وتطبيقا . ولعلي لا أحيد عن الحقيقة اذا قلت ان هذه القيم لا يمكن أن تتعمق وتتعزز الا بالديموقراطية وصيانة الحريات العامة واحترام الرأي الآخر والاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية ضمن أحكام الدستور والميثاق الوطني . ان الديموقراطية التي ننشدها هي التي تستند الى سيادة القانون واحترام الاقلية لرأي الأكثرية ، واعتراف الأكثرية وتقديرها لاجتهادات الاقلية وطروحاتها على ان تكون وسائلها سلمية وغاياتها مشروعة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

من هذه المنطلقات التي ذكرتها ودون خروج على مضامينها ومعانيها اجد نفسي مضطرا للحديث عن حاجات منطقتي الانتخابية – محافظة معان باعتبارها جزءا عزيزا من هذا الوطن ، يتوق اهله للاسهام في

بناء وطنهم جنبا الى جنب مع اخوانهم في كافة انحاء المملكة في ظل دولة هاشمية عزيزة يسود فيها العدل والانصاف وتكافؤ الفرص . وما دمنا في باب الرجاء والتمني فأود ان استذكر هنا بعض معاناة اهلنا في محافظة معان بشكل عام وفي منطقة وادي موسى واقليم البتراء بشكل خاص التي لم تنل العناية اللازمة من الوزراء المعنيين ومعدي هذه الموازنة . علما بأن جلالة الملك المعظم شخصيا قد وجه الحكومة للاعتناء بمنطقة البتراء اثناء تشريفه لمجلس الوزراء في احدى زيارته . كما ان اهتمام صاحب السمو ولي العهد المعظم بالموضوع معروف ، ونداءاته المتكررة للعناية بكافة القطاعات وتوزيع مكاسب التنمية على كافة المناطق كانت وما زالت شعارا دائما للمسؤولين .

وبهذه المناسبة أقولها كلمة صدق وحق ان دولة رئيس الوزراء قد حاول جاهدا وأولى عناية فائقة واهتماما خاصا بموضوع تطوير اقليم البتراء وتنميته ، وكان دائم التوجيه لوزرائه بهذا الخصوص ؛ بل انه في زياراته الميدانية للوزارات والدوائر المعنية كان حادا في نقده نتيجة التلكؤ في تنفيذ هذه الطموحات التي لو ترجمت الى واقع لكان مردودها على كل ارجاء الوطن خيرا وبركة .

وهنا اذكّر دولة الرئيس لقد قمت بزيارة خاطفة ومفاجئة في عيد الفطر السابق الى وادي موسى واتصلت بمعالي وزير البلديات نظراً للمساوىء التي رأيتها في طريقك . وإذا تفضلت دولتك وأدعوك لتشرفني بزيارة كريمة لترى ان الحال الآن أسوأ مما كان عليه .

ولكن مع الاسف الشديد فأن بعض رفاقه خذلوه فكانوا دون المستوى المطلوب وبقي كل شيء على ما كان لأسباب ارى الخوض فيها مزعجاً لي ولكل السامعين ، ولكن اللبيب ، مرة اخرى ، من الاشارة يفهم .

ولقد جاءت هذه الموازنة تعبيرا فعليا عن بعض هذه التوجهات التي ذكرتها آنفاً . فهي موازنة برأيي وزارة ومناطق معينة وليست موازنة للدولة الاردنية وللوطن الاردني كله ففي الوقت الذي ترصد الموازنة مخصصات تقارب المئة مليون دينار لمشروع واحد في مكان ما نرى ان ما خصص لمحافظة معان باكملها بما في ذلك ما سمي على الورق اقليم البتراء لا يساوي الكلفة التقديرية لمحطة مجاري في قرية او ضاحية بجوار عمان .

انني افتخر بكل الانجاز في اي بقعة من وطننا الغالي ولكن الوطن لكل ابنائه وليس لفئة او شريحة او قبيلة او وزير او نائب ، وان الشعور بالظلم والغبن يولد حقدا ويؤدي الى الانفجار لا سمح الله ، وهذا ما نريد تجنبه بالقرار الصائب العادل وبالابتعاد عن المحسوبية والجهوية والفئوية وكل اشكال التمييز التي كما قال جلالة الملك ليست من قيمنا ولا من تقاليدنا النبيلة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انني اتساءل ومعي ابناء محافظة معان

جميعا ابن العدالة في توزيع المخصصات وفرز الاولويات ؟ وهل تعتقد الحكومة ان تلك المحافظة مكتفية ومكتملة البنية التحتية ؟ ام ان بعض الوزراء يعتبرون سكان تلك المحافظة مجموعة من المهجرين في وطن مؤقت لا يستحق ان تبذل الجهود في اعماره ولا ان تصرف الاموال في تطويره وتنميته ؟ هل سيبقى ابناء محافظة معان مواطنين من الدرجة الثانية ينتظرون ان تمتد لهم الأيدي حسنة وصدقة في ظروف معينة وفي وقت الازمات ؟ هل الوطن قوي بكافة ابنائه ام ببعضهم ؟ وهل الذراع القوي في الجسد الواحد يلغي الذراع الآخر ويطمس وجوده ؟ الا تؤدي المحسوبية وعدم توزيع مكاسب التنمية بعدالة على كافة المواطنين الى التذمر والاستياء واشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وبالتالي انعدام الأمن والأمان .

لقد جاءت هذه الموازنة محاباة لبعض المناطق على حساب المحافظات والاقاليم الاخرى ولم تحدد اولويات الوطن وحاجاته من منظور شمولي يتسم بالموضوعية والحيادية والنظرة المستقبلية المستندة الى استراتيجية تنموية واضحة تأخذ بعين الاعتبار الابعاد الوطنية والاقليمية والدولية .

انني ايها السادة عندما اتكلم عن تنمية منطقة وادي موسى والبتراء فأنا لا اتكلم من منطلق جهوي ، لان هذا المشروع هو مشروع اقتصادي وطني . فالرسوم التي يدفعها السائح او الزائر عند دخول البتراء تذهب الى خزينة الدولة الاردنية وليس الى جيوب السكان المحليين ؛ وهنا استذكر معكم ما قاله احد الخبراء الدوليين عند حديثه عن البتراء واهميتها التاريخية والحضارية « ان البتراء فريدة من نوعها في تاريخ عمل الانسان في كل العصور والازمان » . ولا يوجد إلا بتراء واحدة في كل انحاء الدنيا كما قدر خبير آخر دخل الاردن من السياحة الى البتراء اذا احسنا تسويق السياحة واستكملنا مرافقها الضرورية بما يوازي دخل احدى الدول النفطية من عائدات البترول. بل اذكر الاخوة الكرام بأن جلالة ملك ماليزية الذي قام بزيارة خاطفة الى البتراء في صيف هذا العام خاطب مرافقيه وسمعت ذلك من معالي الوزير ومن قنصل ماليزيا الفخري قائلا كيف تمدون ايديكم الى الغير وعندكم هذا الكنز الثمين ؟

ايها الاخوة : انني اسوق هذه المعلومات لاذكر السادة الوزراء ان تنمية اقليم البتراء اصبح مسؤولية وطنية وواجبا تمليه مصلحة الوطن العليا ومستقبل اجيالنا ودورنا في المحافظة على تراثنا واسهامات اجدادنا في بناء الحضارة الانسانية .

وعليه فانني اضمن خطابي هذا بعض المقترحات والاجتهادات والأفكار التي سبق ان كتبت بها الى دولة الرئيس وبعض السادة الوزراء لعلهم يأخذون منها ما ينفع وما يعتقدون انه ضروري ولازم . طالبا من الامانة العامة للمجلس الكريم اثباتها كاملة في محاضر هذه الجلسة وتوزيعها على وسائل الاعلام ؛ وعلى جميع السادة الوزراء والنواب ، لعل اراءهم في هذا المجال تثري عملية التطوير المنشودة ، وتصحح مسارها وتسهم في المحافظة على كنوزنا الاثرية ورصيدنا الثقافي المتميز ، آملاً من الحكومة الموقرة دراستها بعناية وجدية - وهذه هي مقترحات واجتهادات الدكتور عوض خليفات - وفي هذا المجال فانني اتقدم بمطالبتي واقتراحاتي مقسما اياها الى الثلاثة اقسام :-

١ - وادي موسى والبتراء .

٢ - الشوبك .

٣ - معان .

أولاً : منطقة وادي موسى واقليم البتراء :-

أ - المجال الاداري :

١ - ترفيع قضاء وادي موسى الى لواء ؛ ان قضاء وادي موسى هو اكبر قضاء في محافظة معان من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان وعدد الزوار والسياح الوافدين اليه . وهو اهم منطقة تاريخية واثرية وسياحية في المحافظة وفي المملكة بشكل عام وهذا يتطلب خدمات متنوعة منها ترفيع القضاء الى لواء حتى يمكن للخدمات الأساسية الضرورية أن تتكامل في المنطقة وتسهل على المواطنين والزوار سبل الاقامة والراحة وسرعة انجاز معاملاتهم بدون عناء وبدون اهدار وقت كبير .

٢ - السرعة في تشكيل سلطة اقليم البتراء ويكون لها استقلالها المالي والاداري ، وتقوم باستكمال المرافق السياحية اللازمة وانشاء البنية التحتية واعادة تنظيم المنطقة على أسس عصرية حديثة ، تنسجم مع البيئة الحضارية التاريخية ومع متطلبات الانسان في العصر الحديث ، ودون المساس بحقوق الناس الموروثة في الاراضي المملوكة وكذلك المقاسم والواجهات العشائرية .

ب - المجال العلمي والثقافي :-

١ - ضرورة انشاء معهد متخصص للآثار في وادي موسى تكون مهمته الأساسية القيام بالبحث العلمي والحفريات الأثرية وكشف كنوز البتراء التاريخية والمحافظة عليها .

ان انشاء المعهد يساعد على المحافظة على عروبة المدينة الوردية وعدم تشويهها نتيجة لأعمال قد تقوم بها جهات اخرى في المستقبل تقلب الباطل حقا وتخلق روايات علمية وشواهد تاريخية لأغراض سياسية بعيدة عن الموضوعية العلمية . واقترح ان يضم المعهد مركزا او قسما لترميم الآثار وصيانتها والمحافظة عليها .

٢ - انشاء متحف وطني للآثار النبطية ويضم جناحا للفنون الشعبية والفولكلور الأردني ويمكن ان يكون المتحف ملحقا بمعهد الآثار .

٣ - انشاء معهد للخدمات السياحية تكون مهمته تدريب ابناء المنطقة على اتقان الخدمات السياحية بكافة أشكالها وكذلك الفندقية وما يتصل بها ،

وتدريب الأدلاء السياحيين .

٤ - انشاء مركز ثقافي متعدد الأغراض لاقامة المؤتمرات والمهرجانات والحفلات العامة ذات العلاقة بالبتراء ، وكذلك اقامة المعارض العلمية والسياحية ، ويجب أن يقام المركز خارج مدينة البتراء نفسها للمحافظة على الآثار وعدم تدميرها .

٥ - انشاء مدرسة شاملة في وادي موسى نظرا للحاجة الماسة اليها ، علما بأن هناك وعودا من وزراء التربية والتعليم بتحقيق هذه الرغبة .

٦ - العناية بالمدارس القائمة ، واستبدال الأبنية المدرسية القديمة المستأجرة بأبنية حديثة تتوافر بها وسائل التربية وحاجات الطلبة حسب الأسس السليمة المتوافرة في المدارس النموذجية والريادية .

٧ - انشاء مدرسة مهنية للبنات ، علما بان هذا المشروع يقع ضمن خطة التطوير التربوي ، وقد وعد وزير التربية والتعليم السابق بان ترصد المخصصات اللازمة لهذا المشروع في موازنة عام ١٩٩٥ ، ولكن ذلك لم يحدث بل ان مجموع ما رصد في الموازنة لمدارس وادي موسى واقليم البتراء لا يتجاوز عشرة آلاف دينار لأعمال الصيانة فقط .

ج - مجال الطرق والمواصلات

١ - توسيع الطريق النافذ من عين موسى الى مدخل السيق ، قرب فندق الفورم ، ان هذا الطريق ضيق ويعاني من الانزلاقات والأزدحام ، ويحتاج الى اعادة تصميمه وتوسيعه وتجميله وخاصة ان هذا الشارع هو اول ما يشاهده السائح عند وصوله الى مشارف وادي موسى والبتراء . ويجب انارته بالكهرباء بطريقة عصرية حديثة .

٢ - توسيع الطريق بين وادي موسى وقرية الطيبة حسب المخطط المرسوم اذ من المفترض ان يكون عرضه ثلاثين مترا . ونأمل ان يتم تخطيطه وتنفيذه بسرعة قبل اعتداء الأبنية عليه وخلق واقع جديد سيء يصعب اصلاحه . كما يجب انارته بالكهرباء علما بأن الطريق يطل على البتراء ، والعناية به تزيد المنطقة بهاء وجمالا ، كما تساعد السائح على ارتياد مواقع وأماكن جديدة كانتا في الماضي صعبة ، والوصول اليها غير متيسر ، ويبلغ طول هذا الطريق (٧) كم .

٣ - تحسين وتوسيع الطريق من فندق الفورم الى ام صيحون الى البيضاء طوله (١٠) كم .

٤ - فتح ممر (طريق مبلط) للناس والرواحل تمتد من الاستراحة السياحية عند مدخل السيق ثم تنعطف بمحاذاة محمية البتراء مرورا بالمسلات - القنطرة - أم الرتم - صبرا البطحاء ، ومنها صعودا الى قرية الطيبة السياحية . وهذه الطريق كانت نبطية قديمة ويمكن استخدامها حاليا للسياحة وللتمتع بالمناظر الخلابة للبتراء والجبال المحيطة بها . ويبلغ طولها نحو (٨) كم، وهذا الطريق في نظري مهم لتنويع السياحة ويساعد على عدم الازدحام في منطقة السيق المؤدي الى داخل البتراء .

٥ - توسيع وتحسين الطريق من الشوبك الى وادي موسى وهو طريق سياحي يبلغ طوله (٣٥) كم .

٦ - انشاء طريق يربط المحمدية على الطريق الصحراوي مرورا بالجربا واذرح ومنها الى وادي موسى . وهذا الطريق ضروري جدا حيث يختصر المسافة بين عمان والبتراء ، كما انه طريق مامون خلال فصل الشتاء نظرا لعدم تكون الضباب ، ولعدم سقوط الثلوج على طول هذا الطريق وحتى مشارف وادي موسى . كما انه يخدم القرى والتجمعات السكانية الواقعة بمحاذاته .

٧ - انشاء مطار في منطقة وادي موسى من اجل تسهيل الحركة السياحية ، الى مدينة البتراء ونأمل من وزارة النقل ان تفكر جديا وبأقصى سرعة في تنفيذ هذا المشروع الاقتصادي الحيوي الذي يخدم الاردن اقتصاديا وسياحيا وحضاريا وله مردود معنوي جيد ينعكس ايجابياً على سمعة الاردن الدولية .

د - مجال الشباب والرياضة:-

١ - انشاء مركز شباب دولي في المنطقة ويحبذ ان يكون بعيدا عن الآثار . ويمكن انشاؤه على قطعة من ارض الخزينة في منطقة وادي موسى الكبرى .

٢ - اقامة بيت شباب نموذجي في المنطقة .

٣ - اقامة مدينة رياضية متكاملة يمكن تحديد مواقعها بالاتفاق مع وزارة الشباب على ارض الخزينة الموجودة في المنطقة . ويمكن تمويلها من قروض ومنح دولية .

٤ - اقامة مخيم كشفي في المنطقة .

هـ - مجال البرق والبريد والاتصالات والاعلام:-

١ - اقامة شبكة اتصالات حديثة تربط المنطقة مع كافة انحاء العالم ، نظرا لحاجة السياح والزوار وخدمات السفر والسياحة لمثل هذا المشروع .

٢ - تقوية البث التلفزيوني في منطقة اقليم البتراء حيث تشاهد الشاشة التلفزيونية الاردنية بصعوبة بالغة ، بينما ترى شبكات تلفزيون الدول المجاورة بوضوح تام .

وهذا امر غير مقبول اذا اردنا ان ننقل الى العالم ثقافتنا وحضارتنا ونعرفهم بعاداتنا وقيمنا ونسوق سياحتنا بشكل علمي وحضاري متميز .

٣ - انشاء محطة محلية للتلفزة لخدمة الاغراض السياحية والثقافية ، وربطها بالشبكة الوطنية وبالمحطة الأرضية للأقمار الصناعية .

٤ - انشاء بانوراما البتراء تحكي قصة الحضارة العربية الأصيلة وخاصة حضارة الأنباط وتاريخهم وآثارهم وانجازاتهم

ومساهماتهم في مجالات الحياة المختلفة وفي الحضارة الانسانية .

و - مجال المياه والصرف الصحي :-

١ - انشاء شبكة الصرف الصحي في منطقة وادي موسى وقد طال انتظار هذا المشروع رغم الحاجة الملحة لأنجازه وتساورني شكوك حول نية كل من وزارة التخطيط ووزارة المياه والري في هذا الشأن . وفي كل مرة نرى مبررات جديدة لعدم البدء بالمشروع سواء ما يتعلق بموقع محطة التنقية وتمويل المشروع ، والانتقال من تمويل السوق الأوروبية الى التمويل الأمريكي الذي يشترط القيام بدراسة جديدة تحتاج الى سنتين على الأقل وبعدها قد تبرز حاجة لدراسة اخرى تمولها جهة دولية جديدة. ان التلكؤ في البدء بانشاء المشروع رغم الاوامر المتكررة من دولة رئيس الوزراء ومن مجلس الوزراء يدعو الى التشاؤم والى القلق ويضع تساؤلات كبيرة جدا حول مبررات التأخير ونوايا المسؤولين الذين اوكلت اليهم مهمة القيام بهذا العمل . وآمل من دولة رئيس الوزراء الأفخم ان يحسم هذه القضية ذات العلاقة بموضوع متصل مباشرة بالصحة والبيئة وسلامة المواطنين . كما ان له مردودا ماليا على الدخل الوطني الاردني، انني ارى ضرورة الاسراع في استكمال جميع المرافق والبنية التحتية اللازمة في منطقة البتراء وتقديم الحوافز للقطاع الخاص لأن يلعب دورا بارزا في هذا المضمار . امل ان يبتعد بعض المنظرين المرتبطين ببعض المنظمات والهيئات الدولية عن مشروع تطوير اقليم البتراء لأنهم يطرحون افكارا بعيدة عن الواقع ولا يمكن تطبيقها ، كما انها تؤذي الناس وتؤثر على حقوقهم المكتسبة التي لن يتنازلوا عنها بأي حال من الاحوال .

٢ - تجديد وتحسين شبكة المياه في كل من وادي موسى والطيبة ومنطقة الفنادق وجلب المياه اللازمة لها . ولا يمكن سد حاجة المنطقة من المياه الا بالشروع بايصال المياه من منطقة الديسي الى اقليم البتراء . واذا لم نبدا العمل بهذا المشروع فسوف تضطر لانشائه بعد سنوات وبتكاليف باهظة جدا تزيد على اضعاف ما يمكن ان يخصص له في الوقت الحاضر .

٣ - انشاء السدود اللازمة لمنع انجراف التربة ولمنع الفيضانات التي تؤثر على المنطقة بما فيها الآثار . وفي هذا المجال لا بد من دراسة تقوم بها جهة مختصة - غير وزارة التخطيط - لتحديد المواقع ووضع التصاميم للسدود الضرورية . وأقترح اقامة سدود في كل من الصدر وجلواخ والزرابة والطيبة لأنها تساهم في حل المشاكل التي ذكرتها انفا ، كما يمكن الاستفادة من المياه التي تتجمع فيها لاغراض الري سواء من قبل الحكومة او

من قبل الاهالي التي يستفيدون منها في ري مزروعاتهم وتحسين البيئة وتخضير الجبال المحيطة بالبتراء .

ز - المجال الصحي

نظرا لزيادة عدد السكان في منطقة وادي موسى والبتراء ، ونظرا للزيادة الكبيرة المتوقعة لعدد السياح الذين يؤمون البتراء في السنوات القادمة فان هناك حاجة ماسة للعناية بالوضع الصحي في المنطقة ويتم ذلك حسب اجتهادي باتخاذ الاجراءات التالية :-

١ - توسيع وتحسين خدمات المركز الصحي في بلدة وادي موسى نفسها .

٢ - توسيع وتحسين الخدمات في المركز الصحي في قرية الطيبة .

٣ - فتح مركز صحي في قرية الحي .

٤ - فتح مركز صحي في ام صيحون والبيضاء .

٥ - انشاء مركز صحي في الراجف .

٦ - البدء فورا بوضع التصاميم والخطط لانشاء مستشفى عصري متكامل يسد حاجة المواطنين والسياح الذين سيعدون قبل نهاية القرن الحالي بالملايين وليس بالآلاف . ان تردد وزارة الصحة في البدء بهذا المشروع الهام جدا ليس له ما يبرره .

ج - مجال تجميل المنطقة

يجب اقامة المتنزهات ووسائل الرفاهية والراحة للسياح والزوار في منطقة التطوير ويقترح استقدام خبراء في السياحة للمساعدة في وضع التصاميم واختيار المواقع .

وبهذه المناسبة فانني ادعو الحكومة لاطلاق العنان واعطاء الحوافز وتوفير كافة التسهيلات للقطاع الخاص ليقوم بدوره المأمول في خدمة الحركة السياحية في اقليم البتراء .

ان القطاع الخاص قد باشر بانشاء عدد من الفنادق السياحية وهناك طلبات اخرى كثيرة لانشاء فنادق ومرافق سياحية اخرى ، الا ان اجراءات الحكومة وبيروقراطيتها المزعجة قد حدَّت من حماس القطاع الخاص وبالتالي اساءت الى فرص الاستثمار في المنطقة مما يتنافى وتشجيع الحركة السياحية ، كما يتناقض مع الدعوة المعلنة بوجوب الاستغلال الامثل والافضل للصناعة السياحية في بلدنا . ان تقصير الحكومة في انشاء البنية التحتية ولجوئها الى اساليب منع وتجميد الاستثمار سوف يؤدي - ان استمر - الى ان يصبح الاردن متخلفا عن الركب بينما تجني الاطراف الاخرى المجاورة ثمار السلام وخيرات الاستقرار ونحن نتفرج عليها مكلومين ومحرومين لعدم قدرتنا على منافستهم في هذا المجال الذي اعتبره المجال الوحيد المضمون من حيث المردود المالي والمعنوي في المدى المنظور .

قضاء الشوبك

١ - توسيع وتحسين الطريق الصحراوي - الشوبك .

٢ - الاسراع في انجاز شبكة المياه الى كافة

قرى الشوبك والحد من استهلاك المزارع للمياه الجوفية حيث أدى ذلك الى استنزاف الثروات المائية في القضاء وجفاف الينابيع والاضرار بمزروعات السكان المحليين .

٣ - ترفيع قضاء الشوبك الى لواء .

٤ - الاهتمام بالآثار الموجودة في الشوبك وخاصة القلعة وبعض المواقع التي تعود الى العصر المملوكي .

٥ - انشاء مراكز صحية في المقارعية والزبيرية والمنصورة وتطوير الموجود منها .

٦ - تحسين الطرق الزراعية في المنطقة وكذلك الطرق القروية .

٧ - الاسراع في تنفيذ الاسكان الحضري في منطقة الشوبك علما ان الارض موجودة ومستملكة لهذه الغاية .

٨ - تحسين اوضاع البلديات والمجالس القروية ومدها بالمعونة والمساعدة .

٩ - تحسين الموقع الدائم للمخيم الكشفي في الشوبك واستكمال المرافق الضرورية والبنية التحتية اللازمة للموقع .

١٠- تحويل كلية مجتمع الشوبك الى كلية زراعة جامعية .

قصبة معان

١ - تحسين الوضع الصحي واستكمال الاقسام المختلفة في مستشفى معان وتحسين ادائه وذلك بتحويله من الادارة المدنية الى ادارة القوات المسلحة لرفع كفاءته وتطوير خدماته .

٢ - انشاء مراكز صحية في بسطة والقاع وتوسيع مركز صحي ايل .

٣ - فتح طريق تربط المحمدية بالجربا واذرح .

٤ - تطوير كلية مجتمع معان لتصبح كلية جامعية كاملة تمهيدا لاقامة جامعة في معان على الارض المخصصة لهذه الغاية ومساحتها (١٤٠٠) دونم .

٥ - اقامة مدينة صناعية ومنطقة حرة في المحافظة .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب المحترمين

ان هذه الموازنة - حسب تحليلي واجتهادي - غير متوازنة من حيث عدالة التوزيع بين مناطق المملكة ومحافظاتها ، ومن حيث الاولويات وحاجات الوطن بشكل شمولي ، وهي بالتالي حرية بالرفض الفوري .

لكن تقديرا مني للظروف وعرفانا مني بمحاولات دولة الرئيس من اجل تنمية منطقة وادي موسى والبتراء من حيث هو مشروع اقتصادي وطني ، وانطلاقا من وعود معالي وزير المالية في هذا الشأن فانني اعلق قراري بالحكم على هذه الموازنة موافقة او رفضا حتى اسمع رد الحكومة على المطالب التالية :-

١ - دراسة المطالب المثبتة في خطابي هذا حول تطوير منطقة وادي موسى والبتراء، والوعد القاطع بوضع آلية واضحة لتنفيذها ضمن مدة زمنية معقولة قد

يكون بعضها شهر وقد يكون سنوات ، مع تأمين التمويل اللازم لها واعطائها الاولوية من المنح والمساعدات والقروض التي قد تحصل عليها الحكومة خلال هذا العام .

٢ - التزام الحكومة بترفيع قضاء وادي موسى الى لواء في هذا العام .

٣ - موافقة الحكومة على اصدار ملحق موازنة خاص باقليم البتراء .

٤ - الموافقة على اصدار قانون له صفة الاستعجال يؤسس بموجبه اقليم البتراء ، وذلك قبل نهاية الدورة الحالية لمجلس النواب .

٥ - التزام الحكومة بالشروع بانشاء الصرف الصحي في منطقة وادي موسى وتحسين شبكة المياه فيها خلال النصف الأول من العام الحالي ١٩٩٥ .

٦ - التزام الحكومة بالتقدم الى المجلس بقانون تصبح بموجبه موازنات المؤسسات المستقلة خاضعة لموافقة مجلس النواب على ان يتم ذلك قبل الشروع باعداد موازنة العام القادم .

٧ - التزام الحكومة بانشاء مدينة صناعية ومنطقة حرة في محافظة معان .

٨ - التزام الحكومة بعدم توزيع اراضي الدولة في منطقة وادي موسى والبتراء على اي من المستثمرين من خارج المنطقة ، باعتبار ان هذه الأراضي ملك للمواطنين ومقاسم عشائرية لهم منذ العهد العثماني.

٩ - التزام الحكومة بتخصيص بعض اراضي الخزينة في منطقة وادي موسى الكبرى لاقامة مشاريع الدولة عليها مما يسهل مدها بالخدمات ويوفر على الدولة اموالا طائلة في شراء الأراضي التي اصبحت غالية جدا .

١٠- التزام الحكومة بالبدء بانشاء مستشفى وادي موسى خلال عام ١٩٩٥ .

وفي الختام فانني ارفع لاعتاب الحسين القائد الاب العادل للأسرة الاردنية الواحدة ، اجمل الولاء والاخلاص والعرفان ، مقدرا لجلالته جهوده المضنية في سبيل رفعة الأردن وازدهاره وفي سبيل صون حرية وكرامة كل مواطن اردني ايا كان موقعه او نسبة او مكان ولادته . وهو صاحب القول المأثور « الانسان اغلى ما نملك » كما نتوجه بالشكر والثناء الى صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم الذي حرص في كل مناسبة على المناداة بان يكون لكل مواطن نصيبه من مكاسب التنمية .

والله نسأل ان يحفظ الاردن عزيزا غاليا مزدهرا منتصرا تسوده العدالة والمحبة والاستقرار في ظل القيادة الهاشمية العزيزة الملهمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيدة توجان فيصل والمتحدث الذي يليها الدكتور عبد الرزاق طبيشات .

السيدة توجان فيصل : شكراً معالي

الرئيس .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام :

يقول دولة رئيس الوزراء في خطابه الموجه للمجلس في شأن الموازنة والذي طلب إلينا اعتباره جزءا من خطاب الدولة ومرفقا اساسيا بالموازنة ذاتها ، يقول : « خروجا على المألوف الذي تعودنا عليه عند تقديم الموازنة الى مجلسكم الكريم ، فإن للحكومة هذا اليوم خطابين ، خطاب في السياسة والابعاد السياسية للاقتصاد الاردني ، وخطاب موازنة يتناول معطياتها وارقامها وتقديراتها » .

ومع ان بعضنا في المرات السابقة كان يصر على أن يؤكد دوره المتكامل كممثل للأمة ورقيب على سياسة الحكومة وليس فقط على توجهات ماليتها ، ولأن الموازنة ليست سوى انعكاس لأوضاع وتوجهات سياسية تحدد الأوضاع الاقتصادية بشكل رئيسي ، فإن خطاب هذا البعض ، وانا منهم ، في شأن الموازنة كان يتطرق لأداء الحكومة السياسي ، وهو امر عجبنا من ان رجال الحكومة لامونا فيه انذاك ، وها هي الحكومة ممثلة برئيسها تقر بأن الموازنة امر سياسي تماما كما هي امر اقتصادي ، وتقر بأنها امر سياسي خارجي تماما كما هي امر سياسي داخلي ، ولأن الوقت المعطى لكل نائب محدد عمليا ولو انه غير محدد دستوريا او بالنظام الداخلي وانما هو محدد بتقدير النائب وزملائه، فان سقف الوقت هذا يدفعني لتناول الجانبين الاقتصادي والسياسي تناول العينة وليس الشمول ، لعل ما تناولته يمهد لموقفي من قانون الموازنة ككل ويساعد على ايضاح مبررات هذا الموقف .

ابدأ بالجانب الاقتصادي ، واركز فيه على تقرير اللجنة المالية وتوصياتها باعتبار هذه اللجنة مكلفة من المجلس بأكمله بدراسة الموازنة وتقديم رؤيتها بشأنها .

وابدأ بعينة من اشادة هذا التقرير بالموازنة، وهو ما ورد بخصوص قرار الحكومة عدم اللجوء الى الاقتراض الداخلي ، فأقول : لا ادري كيف يغيب عن الزملاء الكرام ان البديل الواضح الصارخ للاقتراض الداخلي الذي اعتمدته الحكومة هو « المصادرة » الداخلية ، فالحكومة التي اعطت نفسها الحق في سلسلة من الضرائب والرسوم الجديدة او المتصاعدة خلال العام الماضي وحده ومنها ما مرّ تحت غلاف موافقة برلمانية مثل ضريبة المبيعات مقابل وعود حذرنا انذاك من عدم صدقها بأن الضريبة احلالية وانها لا تشكل عبئا اضافيا وأن سقفها ٧٪ وثبت صدق تحذيرنا حين قصم ظهر المواطن بأعبائها .. هذه الرسوم والضرائب التي يتوقع ان تزيد عام ١٩٩٥ بنسبة ١٠,٥٪ عن عام ٩٤ وكانت قد زادت بنسبة ١٠٪ عن ٩٣، وهي اكثر من ضعف الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، تحصّل من المواطن قسرا دون حاجة لاعادة تسديدها للمواطن المغلوب على امره فيما لو اخذت منه على شكل إقتراض . فما وجه استحقاق الاشادة بحكومة تصادر اموال الناس عنوة بدلا من ان تقترضها بالحسنى وتسددها مع فوائدها ؟؟

ثم كيف لا تربط اللجنة المالية الموقرة امر إمكانية الاقتراض الداخلي ، والذي لا بد كان سيأتي على شكل سندات استثمار او طرح اسهم للاكتتاب في مشاريعها وصناديق استثمارها ، بوجود وفر فائض عند المواطن عن تكلفة اساسيات معيشته .. والكل يعرف ان الوفر اصبح شبه مستحيل عند الغالبية العظمى من صغار المستثمرين سابقا والذين هم المستهدفون من اصدار السندات الحكومية ، وذلك لأن هذه الفئة لا تكاد دخولها تفي بضرورات معيشتها مع الارتفاع الهائل في الاسعار بل بعضها اصبح مدينا وينتظر الفرج للسداد .

اما مجمل توصيات اللجنة المالية ، فعلى سبيل العينة ايضا اتساءل كيف توصي اللجنة بزيادة النفقات عامة لثلاث وعشرين دائرة او هيئة او مؤسسة ومشروع او باب انفاق وهي : اغاثة النازحين ، صيانة البنية التحتية ، مشاريع الاشغال العامة ، الجهاز الاداري للاشغال العامة، السفارات في الخارج ، القطاع الصحي ممثلا بالمستشفيات والمراكز والعيادات ، القضاه والجهاز القضائي ، وكالة الانباء الاردنية ، الجامعات الحكومية القائمة والتي في طور الانشاء ، التدريب المهني ، البحث العلمي ، مشروع الاسكان الوطني ، مخصصات للوفاء باحتياجات كل من هو دون خط الفقر ، الملكية الاردنية ، وتتحدث هنا عن تحديث اسطولها ، تصوروا تحديث اسطول الملكية الاردنية وحده ماذا يتطلب من تمويل ، اعادة النظر برواتب الحد الادنى للمشمولين بالضمان (والعديد من هؤلاء من مستخدمي الحكومة) . رفد الجهاز الحكومي بالكفاءات مع المحافظة على ما لديها ، تعديل العلاوات ، بدلات مالية للقيادات الادارية في الدولة ، دعم القوات المسلحة ورفدها بكل الاحتياجات الفنية والتقنية، دعم جهاز الامن العام بزيادة كوادره وتحديث تجهيزاته ، دعم جهاز الدفاع المدني وتحديث تجهيزاته ، تصوروا تجهيزات جيش وامن عام كم تتكلف فعلاً لو فكرنا بتحديثها لو أن التوصيات جدية ، زيادة مخصصات التأمين الصحي لشمول غير المشمولين .

وكل هذه توصيات لا ننكر اهميتها واستحساننا لتنفيذها ولكن السؤال هو ما مدى جدية اللجنة المالية في ايرادها وهي تعرف ان الحد الادنى من مثل هذا الدعم والتطوير الجديد سيكلف ما يزيد على مئة مليون دينار فورا وضمن موازنة هذا العام ، ناهيك عن الكلفة الجارية التي ستورث للاعوام المقبلة ؟

ومقابل هذا تقترح اللجنة ابوابها لخفض الواردات الحكومية وهي بالتحديد :

١ – الاعفاء من فوائد القروض الزراعية .

٢ – اعفاءات جمركية اضافية لمستوردات المؤسسات الاستهلاكية .

٣ – اعفاءات جمركية اضافية لبعض انواع السيارات .

٤ – الغاء الرسوم المدرسية وحصرها بالمقتدرين .

٥ – خفض سعر المكالمات الهاتفية .

وأنا اؤيد بعض هذه وأصر على إلغاء ما يسمى بالتبرعات المدرسية دون سقف مقتدرين، دون أن نترك وسيلة لأذلال الآباء والطلبة ، الغاءها كلياً لأنها تتنافى مع الدستور وأن التعليم الالزامي مجاني . لكن عندما نأتي الى مجموعة هذا الخفض ايضاً وهذه تخفيضات ، على وجاهتها وإلحاحها ، لا بد أن تأخذ اللجنة المالية ابعادها المالية البحتة والتي تعني خفضاً في واردات الحكومة لهذا العام وحده – دون الخفض الذي سيورث للأعوام القادمة – لا يقل عن عشرين مليوناً لو نفذت كلها وبالحد الادنى المطلوب . يعني حاولت أن أخذ حد أدنى من الارقام لا يمكن أن تقل هذه عن عشرين ولا يمكن أن تقل تلك عن مئة .

فمن اين تتوقع اللجنة المالية ان توفر الحكومة فارقا يقارب او يزيد على المئة وعشرين مليون كحد ادنى في موازنة هذا العام حتى توصي المجلس بالموافقة على الموازنة بشرط التزام الحكومة بقبول هذه التوصيات .

اعرف ان اللجنة المالية اعلم مني باستحالة هذا ، ولكن عتبي هنا اسجله على زملائي في اللجنة الذين اوكلنا لهم امر دراسة الموازنة واعطائنا توصياتهم العملية والحقيقية بشأنها ، تماما كما نفعل نحن في اللجنة القانونية حين يحيلون الينا مشاريع القوانين فنأتيهم ليس بخطابات عامة بل بتوصيات محددة تتناول كل كلمة في مواد القانون وحتى الفواصل والنقاط فيها .

وكنا نتوقع ان لا تكون توصيات اللجنة مجرد تمنيات بل توصيات حقيقة باجراءات اقتصادية تجعل هذه التمنيات والمطالبات المشروعة قابلة للتحقيق .

فمثلاً بدلاً من مجرد طلب تخصيص ١-٢٪ من النفقات الرأسمالية ، وبعضها مرهون بقدوم الاقراض والمعونة ، لصيانة البنية التحتية ، فان الاجدى ان تطالب اللجنة بشكل محدد بمشاريع استثمار توفر هذا التشغيل وهذه الصيانة ، ففي غياب الاستثمار تصبح صيانة البنية التحتية مجرد عبء متكرر على الدولة .

وبدلا من ان تطالب برصد المخصصات الكافية لتغطية احتياجات الواقعين تحت خطر الفقر المدقع ، وتعريف الفقر المدقع غير دقيق وهنالك مما هو فوقه بكثير في تعريفنا الحالي يجب إعتباره فقراً مدقعاً إذا أردنا معالجة حقيقية للآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية للفقر فأنه كان على اللجنة أن توصي بزيادة مخصصات صندوق التنمية والتشغيل وبإجراء الاحصاء الدقيق الفوري لتحديد حجم الفقر والبطالة ، وان توصي باجراءات واضحة لاحلال العمالة المحلية محل الوافدة ، وبمشاريع محددة ذات كثافة تشغيلية وباجراءات تحديد حجم الفقر والبطالة – والذي بدا واضحا من غياب اي سؤال يتعلق بالعمالة أو الدخل في احصائها السكاني الاخير – لانها لا تريد مواجهة تكاليف الحل ماليا وغير مؤهلة لتقديم الحلول الاجرائية بما فيها الاستثمارية والتشغيلية.

اما توصية دعم القطاع الصحي العام بتوسيع المستشفيات وتحسين اوضاعها وزيادة

المراكز الطبية والعيادات ورفدها بالكفاءات . الخ ، فإن الاجدى والاقرب الى التحقيق دون مثل هذه التكلفة هو توصية اللجنة بالخروج بقانون تأمين صحي شامل يعطي القطاع الخاص دوره المحدد والمراقب بحيث يتم القضاء على بطالة الاطباء ويتوقف الاحتكار الموجود في السوق الخاصة والعامة والهدر في المنشآت والمعدات الطبية التي لا تستعمل بكفاءة وطاقة تشغيلية كاملة ، وكلنا يعرف ان المعدات الطبية تتطور سريعا وبالتالي يجب ان تكون متجددة مما يلقي على الاقتصاد الوطني عبئا استيراديا ضخما ما لم يواز هذا العبء بطاقة تشغيلية كافية وسليمة .

إضافة الى ان اللجنة لم تدخل في الآلية الحقيقية لتحسين الانفاق الحكومي من جهة ولضبط الاسعار من جهة اخرى ، بالتوصية باجراءات فاعلة ورادعة لضبط الفساد المالي الذي شاع والذي نكتشف في كل مرة انه هذا الشبح الخفي الذي يدير انفاق الدولة ويخرج لنا سياساتها المتخبطة المألوفة ومع ذلك فالسلطة التشريعية لا تقترح لا الاجراءات اللازمة ولا القوانين المكملة لضبطه ووقفه . وقد كانت الموازنة افضل مناسبة لإلزام الحكومة بتغيير نهجها المتراخي في هذا المجال .

ولست هنا في مجال استعراض كل ما كان ينبغي على اللجنة القيام به باعتبارها مكلفة من المجلس وباعتبارها الاقدر من ناحية التخصص او الخبرة المفترضة في اعضائها او بعضهم ولكنني اسوق هذا لأقول انه آن الاوان لنتعامل كلجنة مالية وكمجلس أمة بأكمله مع الموازنة باعتبارها فعلا مشروع قانون مالي من اهم واخطر القوانين التي تعرض على المجلس في كل عام وان نوليها جهدا جادا يترجم في ترك بصمات عملية واضحة لارادة الشعب ومصلحته لا ان تكون مناسبة للخطابة التخديرية والاسترضائية والتقارير التي لا تعني الكثير مما تقول .. فطريقة تناولنا للموازنة بهذه الروتينية والشكلية هو ما شجع الحكومات المتعاقبة على تقديم موازنات دمرت اقتصاد البلد بدلا من اعماره ، ووصلت بنا الى موازنة كهذه التي بين ايدينا .. ووصلت بالشعب درجة من فقدان الثقة بجدية تناولنا للموازنة حدا جعل شرفات المجلس شبه خالية الا من رجال الصحافة في مناسبة هامة كهذه .

زملائي الكرام

لقد دأبت هذه الحكومة بالذات على تخديرنا بقولها انها جدول الديون لتجد فراغا وفرصة تعيد فيها بناء اقتصادنا لمواجهة حاجات واعباء الدين والاعتماد على ذاتنا .. وها هي موازنتها – الاخيرة حسب املنا وحسب منطق الامور ان بقي في تسيير امورنا حكم للمنطق – ها هي لا تقدم شيئا في مجال الاعتماد على الذات وبناء الاقتصاد الوطني بل تسد الدين بدين جديد متزايد ، إذ يتوقع ان ترتفع القروض الخارجية عام ١٩٩٥ الى « ٣٢٩ » مليوناً بعد أن كانت في حدود « ٢٢٢ » مليون عام ١٩٩٤ . وتوغل الحكومة بالمقابل في الاعتماد على جيوب المواطنين دون وجه حق وتغفل دورها في التشريع الاقتصادي السليم بحيث

قلصت فرص القطاع الخاص ومقدرته على القيام بدوره وبدورها كما حدث في السابق في ظل تقصير الحكومات في بناء الاقتصاد الاردني ، فهي كما يقول المثل « لا رحمتنا ولا تركت رحمة الله تنزل علينا » .

اما الحديث السياسي في الموازنة ، والذي بادرنا به دولة رئيس الوزراء ولم نبادر نحن اليه هذه المرة ، فأبداه بقول دولته في خطاب الموازنة « ان السلام الذي وقعنا عليه واستكمل اجراءاته الدستورية يشكل وعدا بمستقبل افضل ، ولكن هذا المستقبل المشرق ليس ثمنا لتوقيعنا لمجرد التوقيع » ... والسؤال هو : اين ملامح هذا المستقبل الذي اسماه دولته مشرقا في موزانة عام ٩٥ ؟؟ واذا كانت الشمس لن تشرق علينا طوال العام الذي يلي مباشرة توقيعنا لهذه المعاهدة بما يرضي امريكا واوروبا والسبع الكبار اصحاب المال والاستثمار، واعضاء نوادي باريس ولندن ... فمتى سنرى بصيصا من نورها الموعود ؟ وهل سنرى هذا النور بعد استقرار وضع لم ولن يكون في صالحنا ؟ ؟ .

ويقول دولته « والسلام الذي وقعنا عليه لم يكن سلام الطامعين في رشوة ، أو منه ، او صرة من المال تلقى علينا » .. يقول ذلك رغم ان الحكومة لم تروج للسلام الا من منطلق منافعه الاقتصادية ، ونستشهد هنا بالتصريحات العديدة لدولته ولاعضاء حكومته ووفده المفاوض - والاقتصادي منه بالذات - وخطاباتهم ومحاضراتهم وكلها موثقة وبالامكان الرجوع الى الصحف ، ويجب أن يجري أحد الدارسين دراسة تفصيلية عنها . وكذلك نستشهد بالكم الهائل من الموافقة الفردية التي اذاعها تلفزيوننا على لسان البسطاء من الناس الذين لا إلمام لهم لا بالسياسة ولا بالاقتصاد حين عجز الاعلام عن ايجاد سياسيين واقتصاديين وشخصيات معروفة - سوى العدد القليل المنتظم في صفوف الحكومة - لمباركة الاتفاقية عبر وسائل الاعلام .. اما كان من الاصدق للحكومة ان تصحح لهؤلاء البسطاء الجهلاء الذين وقفوا مصدقين لوعودها وكرروا وراءها منافع السلام الاقتصادية وخيراته العميمة ، ان تصحح لهم قولهم انذاك حين كانت تحضرهم شهود زور وهم غافلون ، من ان تفاجئهم الآن بتحيطم امالهم الصغيرة ...

هذا مع ان الحكومة كانت توجه خطابا اخر مختلفا تمام للخارج ، او لنقل لمن تحترم عقولهم وتعرف انهم قادرون على المناقشة والدحض والتفنيد ، ومثال صارح منه المحاضرة التي القاها دولة الرئيس في امريكا قبل توقيع الاتفاقية والتي اشتكى فيها من تدهور الوضع الاقتصادي للأردن وانخفاض القوة الشرائية للدينار نتيجة لسير الاردن في عملية السلام ... فكيف يكون السلام وعلى لسان المسؤول ذاته نعمة اقتصادية ونقمة اقتصادية في آن واحد لا فرق بينهما سوى اختلاف الجمهور المستمع ؟؟

ولا تجدي محاولات الحكومة التنصل من وعودها الاقتصادية فما جاء على لسان نائب رئيس الوزراء المستقيل في حديثه لصحفنا

المحلية يقول بصراحة ان الوزارة بمجموعها - رئيسا ووزراء واعضاء وفد ايضا - كانوا يسارعون الى التوقيع وهم يروجون له بالنفع الاقتصادي العميم حتى داخل مجلس الوزراء .. وان تراجعهم بعد التوقيع جاء مبررا بأنهم خدعوا وانهم بلعوا طعما فارغا واكلوا وعودا زائفة . هذا تبرير في رأينا هش وساذج بل ومضحك . فاذا اصدق هذا ، فما ذنب الشعب كي يدفع ثمن سذاجة وجهل حكومته وفريقها المفاوض اللذين قبلا بالكلام العائم والوعود غير المحددة ، وممن ؟ من أعدائهم وحلفاء أعدائهم على مدى خمسين عاماً ، وإذا لم تصدق الحكومة في تبريرها وهو خيار لنا الحق في طرحه هنا فلا يعقل ان تصل سذاجة حكومة ووفد مفاوض من المختصين الى هذا الحد .

فأين ذهب ثمن السلام الذي فرض علينا تحت طوق امني حاصر حتى مجلسنا هذا يوم بحثه فيه ، وما زال يحاصر كل من يجرؤ بالتصريح بمعارضته . واورد مثالاً محاصرة قوى الامن لمجمع النقابات لمنع مجرد حفل الشاي لتكريم النواب المعارضين للاتفاقية .

ويقول دولته « ونحن ندرك تمام الادراك ان دورنا يكتسب قوة ومنعة اذا توصلنا مع اشقائنا العرب الى صيغ تنسيقية وتعاونية تجعلنا أكثر قدرة على مواجهة التغيير ، وتوجيه دفته نحو مصالحنا العربية المشتركة » .

الا ترون معي ان هذا الكلام تأخر كثيرا عن اوانه ؟؟

الآن تتحدث الحكومة عن البعد القومي العربي والتنسيق والتعاون مع الاشقاء وهي قد حرقت جسورها مع غالبيتهم واحدثت شروخا عديدة مع من تبقى منهم بسبب طريقة تعاملها مع المسيرة السلمية اولا ، وبسبب نزاعاتها على نفوذ وسيادة مع اشقائنا الفلسطينيين على ما لا تملك عليه اي نفوذ او سيادة لوقوعه تحت الاحتلال والارادة المنفردة للمستعمر والتأييد الذي تلقاه هذه الارادة من ذات الدول والقوى العالمية التي من اجل خاطرها وارضاء لها واسترضاء لنيل عطاياها وقعنا الاتفاقية ؟؟

إن فشل السياسة العربية للحكومة ورسوبها في إمتحان الديبلوماسية ظهر تماما وبجلاء في مؤتمر الدار البيضاء الاخير . فما موقع الحديث عن التعاون العربي في هذا السياق الذي كان خارج الخط العربي بانفراده التام . وما موقعه من حالنا الاقتصادي المتردي الآن وبالذات والاتفاقية الاردنية الاسرائيلية قد ربطت إقتصادنا باقتصاد العدو في بنود عديدة وبتفاصيل لم تحلم بها أية دولة عربية ، بل ونصت صراحة على أولوية إتفاقنا معهم وحرّمت كل اتفاق يمس ما يفسرونه على أنه مصالحهم وأمنهم . وتفسيرات العدو معروفة بتوسعها وحتى بمخالفتها للمنطق باعتبار ان القوي لا يحتاج للمنطق .

ويقول دولته « وبالنسبة للعالم ، فالدول ذات الفوائض المالية ، والقادرة على تقديم العون الاقتصادي والمالي تسأل عن اوجه انفاق ذلك المال ، وهم يرفضون تقديم المال على علاته الا

اذا ارتبط بجهد اقتصادي واضح ومقنع ويصرون على ان تتحمل كل دولة في العالم مسؤوليتها نحو انفاقها وايراداتها .. » .

فما دمنا نتحمل وحدنا مسؤولية انفاقنا وايراداتنا ، فما معنى ان يشترط علينا صندوق النقد شروطه ، وما معنى ان نخضع لهذه الشروط ؟؟

ثم هل عدنا لنقول ان المطلوب هو جهد اقتصادي في حين اننا قبل اشهر فقط كنا نقول بان الجهد الاقتصادي موجود ولكن المطلوب منا هو الجهد السياسي بالتوقيع على الاتفاقية ؟

ويقول دولته ان تأمين حقوقنا في فرص البناء والازدهار التي اعطاها لنا توقيعنا على اتفاقية السلام - تصوروا ما اخذنا هو مجرد حق في فرصة نحن صنعناها بتنازلنا التاريخي ذاك - ان تأمين ذلك الحق « يتطلب منا ان نكون عاملين ساهرين من اجل اعداد المشروعات ووضع الخطط » !!!

ألم نذهب الى مؤتمر الرباط بأكبر حزمة من المشروعات واعدين الشعب بالعودة منه بالتمويل الموعود طوال سيرنا في الطريق المنحدر المسمى مسيرة السلام ؟؟

فهل عدنا بغير خفي حنين وماذا اجدى تخطيطنا واين انتهت مشاريعنا ؟؟ وهل كان مؤتمر الرباط سوى تطبيع مع العدو غير مشروط واقرار لقيادته للمنطقة اقتصاديا ليس الا ؟!

زملائي الكرام

لو ان حجج الحكومة هذه وتفسيراتها للضائقات الاقتصادية والسبيل الى الفرج ومبررات التوقيع والتنازل ثم عودتها عن هذا كله وتصوير الخسارة والاستسلام نصرا مرة والقول بأنها خدعت وضحك عليها مرة اخرى ... لو ان هذا درس قدمه استاذ تاريخ في مدرسة ابتدائية لمجموعة من اطفالنا ، كم اصبعا صغيرة تتوقعون ان ترتفع بالسؤال وكم من العيون الصغيرة ستجحظ باستنكار وكم من الهمس سيخرج الى التصريح السافر بغياب القناعة والتصديق لما يقوله الاستاذ ، فهل تتوقع منا الحكومة ما لا يتوقعه استاذ مدرسة من اطفال لا يعرفون سوى ما يقوله هو لهم .. او ما يدلهم عليه عقل سليم فضولي عماده الصدق والبداهة ليس إلا .

الجواب عندكم ، واظن انه يجب ان لا يقل عن رد الموازنة ومطالبة الحكومة اما بمواجهة نتائج اعمالها على الصعيدين السياسي والاقتصادي او الاستقالة فورا لافساح المجال لمن لا يجعل مصالحنا الوطنية وثوابتنا القومية وحتى بقاءنا ومعيشتنا عرضة لتلاعب مفاوضي اسرائيل وامريكا ، وهم رجال كان عندنا مثلهم وخير منهم لو ان خيار الشعب ساد المفاوضات ولو ان من يمثلهم حقا جلس على طاولتها .

وعلى اي حال ، فخيار الشعب ما زال قائما ، فالحكومة اصرت على ان اتفاقية السلام هي « قانون » كي يسهل عليها تمريره ومن ثم القمع باسمه وكأن مخالفته او معارضته خرق لقانون يستلزم العقوبة ... ومن هنا فان مجلس الشعب هذا يحق له رد او الغاء اي قانون بدءا بقانون الموازنة وانتهاء بقانون اتفاقية السلام .

اما ان نقبل كل ما يأتينا على انه قدر فهو تفريط بارادة الشعب ومصالحه آن له ان يتوقف وشكرا لكم .

معالي رئيس المجلس : وافق الدكتور عبد الرزاق طبيشات والشيخ عبد الرحيم العكور أن يتبادلا الادوار في الكلمات . الشيخ عبد الرحيم العكور ، المتحدث الذي يليه الاستاذ ابراهيم شحدة .

السيد عبد الرحيم العكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ...

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

تعتبر موازنة الدولة احدى الادوات المهمة في تعديل الاداء الاقتصادي وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة وخصوصا اذا راعت عند اعدادها الاولويات الملحة ، وأُحسن استخدامها في مرحلة التنفيذ ، واعطت اهتماما متزايدا للانفاق الاستثماري دون الاخلال بالانفاق الاستهلاكي ، ومن خلال هذا التوازن بين شقي الانفاق في ضوء الامكانات المتوفرة والاولويات الملحة التي تواجه مجتمعنا ، يمكن تحقيق التوسع الاقتصادي وزيادة الانتاج ، وهذا يعني في نهاية المطاف ان تكون الموازنة اداة تصحيح اقتصادي للدولة .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

أود هنا أن أشير الى ملاحظة أبداها سمو ولي العهد حول موازنة عام ١٩٩٥ فقال إن الموازنة يجب أن تنتقل من مرحلة الجباية والانفاق الى مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي يمكن من خلالها مواجهة المشاكل التي تتمثل في الامن الغذائي ، وضيق قاعدة الانتاج ، والفقر ، والبطالة ، والتضخم ، وحرب الاسعار . فقد طالب سموه ان تكون الموازنة لعام ١٩٩٥ موازنة دولة وليست موازنة وزارة ، وان تستوعب المطالب الاساسية للمواطنين استيعابا واقعيا ووطنيا وملبيا لحاجات الناس . وفي اطار هذه المفاهيم نود اثارة النقاط التالية في ضوء سؤال يطرحه كل مهتم بقضايا الوطن والمواطنين وهو هل جاءت موازنة الحكومة لعام ١٩٩٥ موازنة دولة استوعبت المطالب الاساسية استيعاباً واقعياً ووطنياً وملبياً لحاجات الناس ؟ وهل تم كسر التقليد المألوف في مناقشة الموازنة لدى عرضها على مجلسكم الكريم ؟

معالي رئيس المجلس : يا اخوان إذا سمحتوا سنفقد النصاب ، ارجوكم ، إذا سمحتوا بعد ان ينهي الزميل .

السيد عبد الرحيم العكور : لو أمعنا النظر في هذه الموازنة المطروحة أمام المجلس ومن خلال مقارنتها بموازنتي السنتين السابقتين فقط نخرج بنتيجة واضحة وهي أنها لا تزال موازنة جباية ولم تخرج عن التقليد المألوف في الموازنات السابقة وذلك للأسباب التالية :-

١ - بلغ حجم التوسع في موازنة الحكومة

لعام ١٩٩٥ ، عن عام ١٩٩٤ (١٨٢) مليون دينار مقارنة بالتوسع في الموازنة لعام ١٩٩٤ ، عن عام ١٩٩٣ بمبلغ ١٩٠ مليون تقريبا .

والسؤال هو : هل اخذت الحكومة بعين الاعتبار في اطار هذا الحجم من الزيادة المحددة الاثار والانعكاسات الايجابية والسلبية لهذه الموازنة على مستقبل الاداء الاقتصادي لعام ١٩٩٥ ؟

٢ - لقد اشار معالي وزير المالية الى ما يوحي بأن هذه الموازنة متميزة .

والسؤال المطروح هو : هل الزيادة في الموازنة الحالية عن العام الماضي تساوي زيادة معدل التضخم المتوقع لعام ١٩٩٥ ؟ ان الزيادة الاسمية لهذه الموازنة لا تساوي أكثر من ١٠٪ فقط ومعدل التضخم المتوقع في ضوء ما نشهده على صعيد الواقع من حرب الاسعار المستعمرة بتزايد ، يتجاوز هذه النسبة ، وهذا يعني ان هناك تراجعاً في حجم الموازنة بالقيمة الحقيقية عن سابقتها في العام الماضي ، ولما كانت موازنة الحكومة احدى ادوات السياسة المالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلن عنها ، ولما كان لحجم الموازنة اثاره السلبية والايجابية على الاداء الاقتصادي ، فاننا نسأل الحكومة هل كانت لديها سياسة نقدية موازية ، واضحة الاهداف والابعاد لتطبيقها مستقبلا لتعديل الاثار السلبية التي تنجم عن تطبيق الموازنة لاستيعاب هذا التضخم ومنع تآكل الاجور والدخل النقدي للمواطنين ؟

٣ - جاء في خطاب الموازنة العامة ان معدل النمو الطبيعي الحقيقي المتوقع للناتج المحالي الاجمالي لعام ١٩٩٥ سوف لن يقل عن ٦٪ وبتحليل خلاصة هذه الموازنة فان خدمة الدين العام الخارجي والداخلي ستشكل ما نسبته ٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني تراجعا في حجم الناتج المحلي الاجمالي عن العام السابق بما يساوي ٣٪ اي ان اقساط الديون المتراكمة تعمل وباستمرار على تخفيض قاعدة الانتاج وتقضي على ثمار ما تسميه الحكومة بالتصحيح الاقتصادي .

٤ - جاء في خطاب الموازنة ان العجز المقدر هو (٥٠) مليون دينار وبتدقيق خلاصة هذه الموازنة من خلال النظرة الشمولية لها يبدو العجز يتجاوز ٢٩٤ مليون دينار وباستبعاد المنح والمساعدات من الايرادات العامة وبخاصة المنح المنتظرة يصبح العجز بحدود ٤٥٠ مليون وهذا يعكس حقيقة لمجلسكم الكريم بأن الحكومة لم تعمل على تخفيض هذا العجز بل ولم تستطع تخفيض مصادر التمويل الخارجية من قروض ومساعدات والدليل علي ذلك :

أ - ستصل مصادر التمويل الخارجي من القروض لهذا العام وكما تبرزها خلاصة الموازنة الى ٢٢٩ مليون دينار .

ب - كما ان اقساط القروض المعاد

جدولتها والتي ستنقل بعبئها الى سنوات لاحقة على كاهل المواطنين تقدر بمبلغ ٩٨ مليون دينار ، وبذلك يصبح اجمالي مصادر التمويل الخارجي ٣٢٧ مليون دينار ذلك لان الجدولة في حقيقتها قروض مؤخرة التسديد ، فاذا ما قورن حجم التمويل الخارجي من القروض لهذا العام بحجمه في العام السابق والبالغ « ٣٠٠ » مليون دينار ، تبين ان عملية الاقتراض مستمرة وبنسب متزايدة في هذه السنة عن السنوات السابقة ؟ وقد جاء تقرير اللجنة المالية الموقرة بحقائق نلتقي معها فيها ، وبخاصة ما اقرته من ان هذه الموازنة لم تكسر التقليد المألوف في الموازنات السابقة ، ومن ان الحكومة لم تستطع تخفيض حجم الموازنة بما يتماشى وسياسات التصحيح الاقتصادي المعلن عنها ، بل لم تستطع الحكومة ان تضع السياسات الفاعلة التي تكبح جماح الاسعار التي بدأت ترتفع بطريقة مرعبة تهدد حياة اصحاب الدخول المحدودة ، علما بأن ما خصص من زيادات خلال عام ١٩٩٤ لموظفي الدولة والقوات المسلحة لا يغطي جزءا يسيرا من الارتفاع المستمر في الاسعار ، فاذا عجزت سياسات الحكومة السابقة عن حل هذه المشكلة ، فهل لدى الحكومة الحالية آلية معينة بديلة للسيطرة على الارتفاع المتوقع لأسعار السلع بشكلها الجنوني .

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء .

إن أهم الاجراءات في تقديرنا التي تهيء لصلاحية مناخ إقتصادي استثماري لهذا البلد ما يلي :-

أ - التوجه لايجاد المناخ الاستثماري الذي يركز على العوائد والارباح والايرادات المختلفة من خلال وضع قانون استثمار قادر على جذب القطاع الخاص للمشاركة بعملية التنمية.

ب - اعادة تقييم ودراسة جادة للمؤسسات الحكومية المستقلة وبخاصة التي تتعثر وتواجه ازمات اقتصادية منذ سنوات ولا تزال هذه الحكومة تدعمها بالسلف رغم تعثرها، ورغم صدور قرارات بتصفية بعضها ، وهذا يعني إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية لكثير من هذه المؤسسات .

ج - اعادة النظر في مساهمة الحكومة بالشركات المتعثرة ، ووضع خطة تحدد المشاركة في اية شركة بحيث تكون هذه الشركة ضرورة ملحة لتقديم خدمة او سلعة يعود تأمينها بالخير على الوطن وعلى المواطن على حد سواء .

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء

ومن اهم الوسائل الآنية لمواجهة عجز الموازنة تفعيل مواد القوانين والانظمة المتعلقة بجباية الاموال العامة من الافراد والشركات والمؤسسات الحكومية ، وتحصيل الذمم والبقايا المدورة منذ سنوات سابقة ، وهنا أضع بين يدي الزملاء الكرام حقيقة أشار اليها تقرير ديوان المحاسبة لسنة ١٩٩٣ .

يقول التقرير بلغت قيمة البقايا المدورة من سنوات سابقة ومترتبة على افراد وشركات

ومؤسسات حكومية « ١٫٥٤٧٫٥٠٠ » مليار وخمسمائة وسبعة واربعين مليون وخمسمائة الف دينار ، وقد تم تحصيل ما نسبته ٢٪ فقط من هذا المبلغ .

إضافة الى السلف التي تصرف للمؤسسات والشركات المتعثرة والتي تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني وتؤدي الى هدر المال العام وضياعه . يضاف الى ذلك أيها السادة السلف التي منحت لأصحاب المعالي الوزراء الذين ذهبوا لمفاوضة العدو اليهودي ولا زالت الاموال بذممهم حتى هذا التاريخ لم تحصل رغم التوقيع على بلاء الاتفاقية المشؤومة .

هذه الاموال ألا يمكن للحكومة وضع آلية لتحصيلها بجدية ومن خلال تفعيل القوانين والابتعاد عن مجاملات اصحاب المعالي واصحاب النفوذ ؟؟؟

الا تستطيع الحكومة برمجة هذه البقايا والذمم والسلف ولو بتقسيطها على خمس سنوات ؟ أليس هذا الاجراء هو رفد لخزينة الدولة ، ولو تحقق من هذه البقايا سنويا ثلاثمائة مليون دينار لقللنا من الاعتماد على القروض الخارجية الى حد كبير كمصدر تمويل ، سيما والكل يعلم حساسية القروض الخارجية والمتغيرات الاقتصادية .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

لقد اشارت اللجنة المالية الموقرة الى ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي غير المبرر ، والترشيد لا يعني بالضرورة التقليل من حجم الانفاق ، بل يعني ألّا يتم الانفـاق الحكومي – بشقيه الجاري والرأسمالي – الا ضمن سلم اولويات واضح المعالم يحقق اهداف الحكومة المعلن عنها من محاربة الفقر والقضاء او التقليل من البطالة من خلال موازنة دقيقة بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري بحيث لا يكون نقص في جانب على حساب الجانب الآخر لان حركة الانفاق في شموليتها ضرورية لايجاد طلب فعال يتسق مع نمو القاعدة الانتاجية .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

ان نسبة زيادة النفقات الجارية للجهاز المدني في تقديرات عام ١٩٩٥ عنها في عام ١٩٩٤ بلغت ١٢٪ تقريبا ، في حين هذه النسبة بالمقارنة بين عام ٩٣/٩٤، كانت ١٩٪ وبتحليل هذه النفقات يتبين ان نسبة زيادة الرواتب والاجور والعلاوات بين ٩٤/٩٥ هي ١٣٪ تقريبا ، في حين ان هذه النسبة كانت بين ٩٣/٩٤ تساوي ٢١٪ تقريبا ، اما النفقات التشغيلية (سلع وخدمات) وهي الجانب الذي يمكن ترشيده ، بالرغم من توجه حكومات سابقة بضرورة عدم زيادة مواد هذا الفصل عن السنة السابقة فأننا نلاحظ ان هذه الموازنة قد زادت النسبة بين ٨ – ١٢٪ .

ان هذا التوجه يوحي بعدم الدقة في تقدير مواد النفقات الجارية للجهاز المدني وكأن الفكرة المسيطرة على اذهان المختصين هي كم يجب ان نحقق وفرا بين الايرادات المحلية والنفقات الجارية لابراز شعار الاعتماد على الذات متناسين الاهداف الكبيرة المعلن عنها

واهمها محاربة البطالة ، وسيما وتوقعات المواطنين وتفاؤلهم على ضوء التصريحات الرسمية من ان عام ١٩٩٥ هو كما قالت الحكومة عام متميز فيه الخير والسمن والعسل والرفاه الاقتصادي ، كيف يمكن تخفيف حدة البطالة والفقر وقد اشارت الحكومة على لسان رئيس وزرائها بأن إحداثات ١٩٩٥ لن تتجاوز « ٢٠٠٠ » وظيفة مقابل « ٦٠٠٠ » وظيفة في شواغر العام ١٩٩٤ ، نحن مع توجه دولة الرئيس بضرورة عدم الترهل في الجهاز المدني ، ولكن أيها الزملاء هل ترون أن هناك ترهل في الجهاز الطبي حين يكشف الطبيب على مائتي حالة تقريبا في «٨» ساعات ، بل هل هناك ترهل في الجهاز التعليمي الذي لم تستغل شواغره لعام ١٩٩٤ م ، بل حتى لم يتم تعبئة شواغر من احيلوا على التقاعد ، والدليل على ذلك من ميدان العمل ، فقد اصبح العبء التدريسي لعام ١٩٩٤ فيه زيادة عن السنوات السابقة فوق طاقة المدرس ، وهناك مدارس مع أن فيها سعة لكنها لا تستطيع تشعيب الصفوف لعدم وجود مدرسين .

نحن نطالب الحكومة بأن لا يكون هاجسها في ابراز وفر كبير بين الايرادات المحلية والنفقات الجارية على حساب الاهداف السياسية في محاربة البطالة ومقاومة فسادها في مجتمعنا ، وإن كان هناك رغبة في ضبط النفقات فيمكن للحكومة أن تضغط نفقاتها التشغيلية من هواتف اصحاب المعالي المجانية ومكالماتهم المحلية والدولية على حساب الخزينة، والتقليل من القرطاسية وصرف الكهرباء وعقود التنظيف لأصحاب النفوذ في هذا البلد ورفدت بأثمان هذه المواد معالجة الفقر والبطالة .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

ان نسبة الزيادة في النفقات الرأسمالية بين عامي ٩٤/٩٥ هي ٢٣٪ وهي نفس النسبة تقريبا بين عامي ٩٣/٩٤، ويكون التوجه للزيادة سليما اذا انجزت المشاريع او مراحلها في العام بنفس المدة لكن بتقييم موازنة النفقات الرأسمالية لعام ٩٤ يتبين ما يلي :

أ – لوحظ ان النفقات الرأسمالية الممولة من الايرادات لعام ٩٤ قد تراجعت نسبتها عند اعادة التقدير عن النسبة المقدرة ١٠٪ ، وقد ظهر هذا التراجع في موازنات السنوات السابقة، حيث وصل التراجع الى ١٩٪ عام ١٩٩٢ ، وهذا يؤكد قصور الاجهزة التنفيذية عن تنفيذ المشاريع الانمائية على الرغم من توافر المخصصات لها وهذا يشير الى المبالغة في التقدير مما يضيع الفرصة على اولويات كانت ملحة وهامة لتحقيق التماسك الاجتماعي ، كالتوسع في استحداث شواغر لمعالجة البطالة ، والتوسع في مخصصات الصناديق التي تعالج جيوب الفقر وتؤهل العاطلين عن العمل .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

وقبل أن أترك الجانب الانفاقي اريد أن انوه بقضية أساسية وهي أن موازنات الجامعات الحكومية غير خاضعة لرقابة مجلسكم الكريم مع أنها مؤسسات وطنية وتنموية في نفس الوقت تنمي المواهب ليحسن استخدامها في تنمية البيئة المحلية ، كما كنا نتمنى على

الحكومة أن تدرس موازنات هذه المؤسسات وأن تقدم مع موازنة الدولة لمجلس الامة بحيث يعالج عجز هذه الموازنات إن وجد ضمن أسس سليمة ، فاذا كان هذا العجز مبررا فلا بد أن يغطى من الموازنة العامة دون أن يترك الامر على ذمة من قال على تعليق وزير المالية أن يدير كل رئيس جامعة جامعته بطريقته الخاصة . فهل يرى معالي الوزير أن يرهن رئيس جامعة أحد المباني من اجل ان يضمن سداد قروض مؤسسته ؟ اليست هذه المؤسسات التنموية لا تقل أهميتها عن مؤسسات الدولة الاستثمارية ؟ اليست أحق بالدعم من بعض الشركات المتعثرة وبنك البتراء العظيم ؟

أمور نطرحها على مجلسكم الكريم وكان رئيس الدولة أحد رؤساء هذه الجامعات في فترة سابقة .

والملاحظة الاخيرة في ما قدمته من أضواء على موازنة عام ١٩٩٥ حول مؤسسة الضمان الاجتماعي ، ولا اريد ان اتحدث في قضية المتقاعدين فقد تناولها زملاء غيري ، وعلاقة قضية الضمان بمن ينضوي تحت مظلة هذه المؤسسة من المشتركين فيها والذين يزيد عددهم عن عدد الجهاز المدني في مؤسسة الدولة ، ولقد أتى على ذكر ذلك بعض الزملاء واللجنة المالية الموقرة حيث تناولت جزءا منه وأغفلت الجزء الاهم . وقد سبق أن ذكرت في العام الماضي في مناقشة الموازنة وقدمت إقتراحات ولا زلت أحتفظ بدراسة لقانون الضمان الاجتماعي وملاحظات عليه سأودعها لدى الامانة العامة على الحكومة تطلع وتقدم الخير لهذه الشريحة من أبناء مجتمعنا .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

لا اريد ان اناقش الحكومة الموقرة في موضوع موازنة المحافظة التي أتشرف بالانتماء اليها وتمثيلها ، والسبب في ذلك يا اصحاب السعادة والمعالي أن الحكومة لم تعتبر وجوداً للنواب مع أنها وعدت أن تناقش الموازنة مع نواب المناطق والمحافظات ، لم تناقش احتياجات المحافظات مع نواب المحافظات ولا حتى عبرّت ان تاخذ برأيهم . وإذا زعمت الحكومة انها قد أخذت برأي المحافظين فلماذا لم تحترم الحكومة حتى تنسيبات المحافظين ، بل إنها ذهبت الى إسقاط الكثير من مطالب المحافظين .

قلت لن اناقش الحكومة ولكني أنصحها بانهاء وضع الطرق المأساوي سواء طريق جرش او صيانة الطرق الزراعية القائم منها ، وإنهاء مأساة بعض المدارس ذوات الدوامين الصباحي والمسائي ، وكذلك مأساة بعض مدارس الاناث لتخفيف المعاناة عن بعض بناتنا برفع صفوف بعض القرى المحتاجة في محافظة اربد .

واتمنى على الحكومة إنهاء مشكلة الهواتف الآلية لمجموعات من القرى كمنطقة المغير وسال وبشرى ومجموعة قرى ناحية الوسطية كفر اسد وما حولها .

معالي الرئيس – الاخوة الزملاء

وأكتفي بتوجيه السؤال للحكومة الموقرة والتي نادت منذ تشكيلها بالحكم اللامركزي وتفويض الصلاحيات ، فهل من اللامركزية يا حكومتنا الرشيدة ان تحول الحكومة مخصصات الطرق على سبيل المثال في اشغال محافظة اربد الى رواتب للعمال ؟؟ وتترك الطرق في حفرها تتردى السيارات وحتى البشر .

وهل من اللامركزية ان يلاحق الوزير المدير المسؤول في المحافظة بقضايا التعيين وتوجيه التعيين حتى والنقل .

فأين هي الترجمة الحقيقية لشعار الحكومة في موضوع اللامركزية ؟

وفي الختام فاننا نثمن جهودا القائمين على اعداد موازنة الدولة وجهود اللجنة المالية الموقرة ونضم صوتنا لصوت هذه اللجنة بضرورة تنفيذ ما جاء بتقريرها من توصيات .

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق للاستراحة ثم نعود .

– وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق للاستراحة ثم عادت للانعقاد –

– استئناف الجلسة –

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني أعلن استمرار الجلسة . المتحدث الزميل ابراهيم شحدة والمتحدث الذي يليه الزميل طه الهباهبة .

السيد ابراهيم شحدة :

معالي الرئيس – حضرات النواب المحترمين

اشير بداية الى انني القي هذه الكلمة باسمي ونيابة عن اصحاب المعالي والسعادة اعضاء التجمع النيابي الديمقراطي ، عارف بطاينة ، سمير قعوار ، صالح ارشيدات ، صالح شعواطه ، منير صوبر ، عبد الكريم الكباريتي ، حماد ابو جاموس وعبد موسى النهار .

معالي الرئيس – حضرات النواب المحترمين

ولما كانت مناقشة مشروع قانون الموازنة تتم من خلال تقرير اللجنة المالية وباستعراض تقرير اللجنة المالية الموقرة فانه يتبين حجم الجهد ودرجة الاهتمام التي اولتهما اللجنة لمشروع قانون الموازنة حتى جاء تقريرها متصفا بمزايا عديدة تبرز منها :

– النظرة الوطنية الشاملة والاهتمام الواضح بالمناطق الجغرافية باختلافها وبقطاعات الاقتصاد الوطني دون استثناء .

– الاهتمام الواضح بالظروف والمناخات الاستثمارية والسياسية والاجتماعية ذات الاثر على الموازنة والاقتصاد الوطني وعدم اقتصار البحث على ما تضمنه مشروع القانون من ارقام ومشروعات .

– التركيز على القضايا والموضوعات والهموم التي تمثل معاناة وتطلعات المواطنين بشكل عام وتدني آمال القطاعات الاكثر تضررا والاقل حظا والتوصية بالتصدي لها بما يكفل علاج الممكن منها ورسم صورة الوطن المأمولة .

- المباشرة والصراحة والتحديد فيما يتعلق بسياسة الحكومة المالية سواء ما تعلق منها بتوفير الموارد او تخصيص النفقات وما تتضمنه هذه السياسة من اخطاء او تقصير او مواربة او اسس لفرض الاعباء المالية على المواطنين والافادة منها لاقامة المشروعات وتوزيع الموارد على ابواب الانفاق . وبشيء من البيان فانه يمكن القول بان تقرير اللجنة المالية قد تعرض وبشكل ايجابي لأسس توفير الموارد من ضرائب ورسوم وعوائد وقروض ومعونات وتضمن من التوصيات في هذا المجال ما يؤكد على تخفيف العبء الضريبي وتخفيض الرسوم والبدلات التي يترتب عليها انعاش الاقتصاد الوطني وتخفيف معاناة القطاع الاكبر من المواطنين بما يوفره ذلك من مناخات الاستثمار وتعزيز قدرة ذوي الدخل المحدود على مواجهة تكاليف العيش الآخذة بالازدياد ، وعلى صعيد النفقات فقد جاء تقرير اللجنة المالية معبرا وهو يوصي ببذل مزيد من الاهتمام لاجراء الدراسات والبحوث وانتقاء المشروعات والاهتمام بكل ما يطمح المواطن الى بلوغه من اهداف وابرزها معالجة موضوع البطالة والفقر وتخفيض الاسعار وتوفير مظلة التأمين الصحي الشامل وزيادة الرواتب والاجور بما يمكن المواطن من اداء دوره بفاعلية ، ومثل ذلك ما يتعلق بالطرق والمياه وشبكات الصرف الصحي والهاتف والاتصالات الدولية وتعزيز دور الجامعات ومجانية التعليم ودعم المزارعين وتحسين اوضاع المتقاعدين وغير ذلك كثير مما تضمنه تقرير اللجنة المالية من توصيات .

وفي ضوء ذلك فاننا نسجل ما يلي :

١ - وافر الشكر والتقدير للجنة المالية الموقرة رئيسا ومقررا واعضاء على ما بذلته من جهد وتوصلت اليه من نتائج .

٢ - الشكر والتقدير للحكومة الموقرة ممثلة بمعالي وزير المالية والذي استجاب مباشرة واثناء مناقشات اللجنة المالية بقبول التوصيات التي تقبل التنفيذ دون اجراءات ونخص منها مضاعفة مخصصات اغاثة النازحين من ٢ الى ٤ ملايين دينار فضلا عن تخصيص مبلغ ٢ مليون دينار في الباب الثاني من الموازنة والذي سيعكس اثارا ايجابية على ثلاثة عشر مخيما من مخيمات الطوارىء .

٣ - التوجه للمجلس الكريم بالموافقة على توصيات اللجنة المالية في المجالات كافة وتشكيل لجنة فرعية من اللجنة المالية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات حال اقرارها والطلب الى الحكومة بتقديم البرامج والتصورات العملية وفي فترة زمنية محددة بما يؤمل بوضع ما يقره المجلس الكريم من توصيات موضع التنفيذ .

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

وعلى الرغم مما اوردناه فاننا لا نرى انه يتعارض معه ان نبدي بعض الملاحظات على تقرير اللجنة المالية ومداولات المجلس حوله وحول مشروع قانون الموازنة والتي نأمل بابدائها ان نصل الى الوضع المنشود او التقدم باتجاهه

بثقة وجدارة وفي هذا المجال فاننا نبدي ما يلي:-

- ان كثيرا من توصيات اللجنة المالية يتصف بالعمومية ويقع في دائرة الاماني العريضة والطموحات الواسعة ومثلها كثيرا من توجهات وآراء السادة النواب دون ان تأخذ صورة الارقام والاجراءات المحددة التي يمكن قياس انتاجيتها وآثارها السلبية او الايجابية ويمكن في الوقت ذاته وحال تبنيه من متابعة تنفيذه والتأكد من الالتزام به وبشكل مستمر .

- ان كثيرا من التوصيات والمطالب ينطوي على شيء من التناقض او قدر من استحالة التنفيذ ، حيث نجد ان كثيرا منها او معظمها يقوم على اساس المطالبة بتخفيض الموارد من تكاليف مالية وقروض وفي الوقت ذاته الدعوة الى زيادة الانفاق على الوجوه المختلفة وهو ما يجعل من الحكم عليه امرا جد عسير .

- ان ثمة صعوبة تحول بين مراعاة احكام الدستور وما رسمه لمناقشة الموازنة من حدود .

وتأسيسا على ذلك فانه لا بد من الدعوة الى تقديم او اقتراح مشروعات القوانين التي تكفل تحقيق شيء مما تم اقتراحه او المطالبة به طالما ان الممكن الان هو الغاء النفقات والنقل بين الفصول .

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

واذا كان مشروع قانون الموازنة ومهما جاء معبرا ومحكما لا يعني بذاته تحقيق الاهداف والطموحات العامة بعيدا عن اثر القوانين والانظمة والقيم المرعية تبنيا وتطبيقا فانه لا بد من انْ تولي الحكومة والمجلس الكريم الاهمية والاهتمام اللازمين لما يحكم ويؤثر على تطبيق قانون الموازنة ويجعل من نتائج ذلك محل قبول ورضى المواطن وبغض النظر عما يمكن ان يعنيه ذلك من صعوبات او اعباء وفي هذا المجال فانه لا بد من التأكيد على ما يلي :

- تحقيق العدالة او اكبر قدر منها لدى تنفيذ بنود فرض الاعباء والتكاليف المالية وتوزيعها او تخصيصها واهم ما يمكن ذكره في هذا المجال سياسة التشغيل والتوظيف والتي ما زالت غير مقنعة في ظل غياب المعايير المحددة وتمكين المواطن ومباشرة وقبل المجلس الكريم والاجهزة من مراقبتها والاقتناع بعدالتها ودقتها من خلال نشر واعلان ما يتم اتخاذه من اجراءات وتحديد معايير القياس والمفاضلة والامتحانات والمقابلات التي ما زال المواطنون لا يرونها ويرون ما يرونه منها شكليا او وسيلة للتمييز والمحاباة .

٢ - تحديد الاولويات الاكثر إلحاحا والتي لا تعتبر موضع خلاف على الاطلاق واعطائها الاولوية على غيرها من المشروعات وأهمها أسعار السلع الاساس والتأمين الصحي الشامل وإقامة المشاريع التنموية في المناطق الأقل حظا وتوزيع مشاريع الموازنة ومزايا المنح والمعونات والقروض على المناطق الأقل حظا بما يحقق الخير والنفع للجميع ، وأهم ما يمكن إقتراحه هنا ايجاد مظلة الضمان الاجتماعي او توسيع الصيغة المتبناة لتشمل العاطلين عن العمل

لغايات تشغيلهم وحل مشكلاتهم اثناء فترة التعطيل عن العمل ولينتهي الى الابد اي إحساس بالاهمال او لتمييز بين مواطن ومواطن او شريحة وأخرى من المواطنين .

معالي الرئيس – حضرات النواب المحترمين

وإذا كانت الاحاسيس والمشاعر ودرجة الثقة المتبادلة أو التي يجب ان تسود بين مركبات الوطن باختلافها ، وإذا كان كل ما ذكر انما يهدف الى تعزيز هذه الثقة وتقويه العلاقات والاواصر وزيادة الرغبة والاستعداد لدفع ضريبة المواطنة وتعظيم الثقة بأداء ايجابي من المؤسسات كافة ، فإنه لا أولى ولا اهم من تجسيد معاني الوحدة الوطنية والثقة بالذات وبالغير من خلال القضاء على مناسبات الاخلال بها وما يستلزمه ذلك من ايضاح الاجراءات وتسبيبها واجراء الحوار حول كل ما يمكن تبنيه لهذه الغاية وتربية المواطن عليها في المؤسسات والمواقع التعليمية والاعلامية المختلفة وضمن برنامج محدد واضح الغايات والوسائل.

أيها الاخوة ،

وإذا كانت الظروف والقرارات السياسية والاوضاع الدولية والاقليمية قد ظلت تعكس آثارها على هذا الوطن والأمة التي ينتمي اليها وظل العجز عن بلوغ الأهداف والاماني الوطنية والقومية وأهداف الأمة بشكل عام يلقي بظلاله على المسيرة العامة اداء متعثرا واعاقات داخلية وتآكل وإهدار للوقت والجهد والامكانات في صراعات جعلت من اكثر دولنا غنى أفقرها وأعوزها الى الغير ، فإنه قد آن الأوان لتصويب مسار العلاقات الداخلية ضمن اطار الوطن الصغير والكبير بما يؤدي الى الخروج من دائرة الجدل والصراع الذاتي والذي أدى الى صرف النظر عن التحديات الكبرى والاسباب والجهات التي ادت الى معاناتنا جميعاً ويؤدي في الوقت ذاته إلى الكف عن صدور كل واحد منا عن قناعة بأن تقصير أخاه المفترض أو ضعفه المتصور أو حياده عن جادة الصواب المقصود وسوء سلوكه او حتى نواياه هو الذي أدى الى ما نعانيه ونشكو منه في الوقت الذي لا تمثل هذه الوجوه السلبية وآثارها الاّ نتائج ما يوقعه أعداء الأمة عليها من ظلم وقهر مما يملكونه من فارق القوة ، والذي لا يمكن مواجهته الا بمستوى أرقى من الوعي وموضوعية في الحكم وثقة بالذات واخلاص كل لأخيه وتفهمه لأوضاعه وظروفه والعمل على الوقوف الى جانبه ودعم وتلمس ما لديه من امكانات معطلة وغض النظر عما يبدو من ظروفه المرفوضة أداءً أو إمتناعاً .

وحتى يتحقق شيء من ذلك بين الاخوة في هذا الوطن والأخوة في ارجاء الوطن الكبير فإن المرارة والتراجع هما مما لا يمكن تصور غيرهما لنتيجة لشيء مما نقوم به أيا كان .

ولندعو الحكومة والمجلس الكريم والأحزاب والقوى السياسية والنقابية والشعبية بأن تنتهز الظروف القائمة فرصة لاعلان الخروج من اشكال الضغينة والحقد والولوج في دائرة الوفاء والتكاتف والتعاضد والتلاحم والاجتماع على مباذىء العقيدة السمحة وتراث الأمة

الخالد والاعتصام بحبل الله تعالى ونشدانه تمكيننا من الاعتماد على الذات بعد الاعتماد عليه . ولنكون امام موازنة اخرى وقد سرّنا كل ما فيها ولا نتسابق إلاّ في الاعراض عمّا امكن وتقديم كل ما أمكن ، والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : الزميل طه الهباهبه والمتحدث الذي يليه النائب الزميل حمزة منصور .

السيد طه الهباهبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ..

ايها الاخوة النواب ..

باديء ذي بدء اود ان اؤيد ما جاء في كلمة سعادة النائب الدكتور نادر ابو الشعر التي حملت افكار وطروحات جبهة العمل الوطني المستقلة .

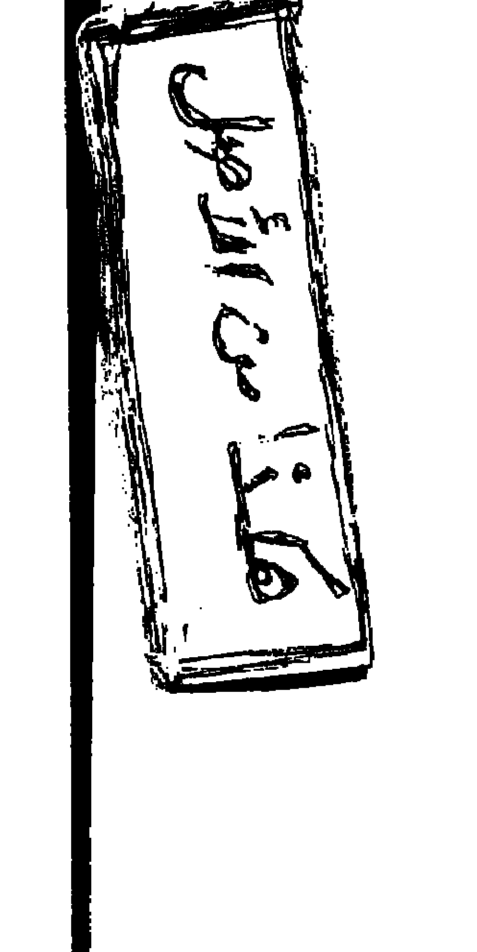
ومن هنا ادخل في الشق الثاني الذي يتعلق بتطلعات وطموحات ابناء محافظة معان بشكل عام ، والشوبك بشكل خاص ، هؤلاء النفر المنزرعين في ارضهم رغم قلة ذات اليد ، والظروف الطبيعية الصعبة وتجاهل الحكومات المتعاقبة لمطالبهم ورغباتهم وحقوقهم التي كفلها الدستور ، وحق المواطنة الصالحة .

وابدأ بوزارة الصحة تلك الوزارة التي لا تعتبر ابناء معان جزءاً من الاردن بدليل تجاهلها لأقل حقوقهم في الرعاية الصحية وتأمين الخدمات الصحية التي تليق بالإنسان الذي هو أغلى ما نملك كما يؤمن بذلك قولاً وفعلاً جلالة الملك المعظم . فماذا نتحدث عن مستشفى معان الحكومي ، الذي لا يستقبل حالة انسانية لقلة الاطباء والاجهزة والاشعة ، والتصوير ، والتخدير رغم كل الجهود الفردية التي تبذل في هذا المجال .

وماذا تقول الوزارة حول الوضع الصحي في الشوبك ووادي موسى ، ولماذا تظل الشوبك دون مركز صحي متقدم رغم رغبة سمو الامير الحسن وتوجيهاته لوزارة الصحة لانشاء مركز طبي متقدم هناك وذلك في الكتب الرسمية والصريحة الموجه من مكتب سمو الأمير لهم . وهل يعقل أن تخلو مستشفيات الجنوب كلها من وحدة تصوير طبقي ، وأن يموت المواطن وهو في الطريق الى العاصمة الغراء .

ولست ادري ماذا تمّ بشأن المستشفى العسكري المنوي بناؤه في المحافظة ؟! والى اين وصل هذا الوعد من رئيس الوزراء لوجهاء المحافظة الذين استقبلهم ؟! ولكن دعوني أقول ايها الاخوة النواب : بارك الله في ارض الجنوب ذات الشيح والقيصوم والبعيثران والمريمية وكل الأدوية الشعبية ...

وفي المقابل اتقدم بالشكر لوزير الاشغال على اهتمامه بمشاريع المحافظة ، وعلى تعبيد طريق الشوبك ، قلعة الشوبك ، والزبيرية ، كلية المجتمع متمنياً أن تنال طريق الشوبك / عنيزة اهتماماً خاصاً لأنها المعبر الجميل الى كل الاماكن السياحية والأثرية في الشوبك ووادي



موسى . وكذلك انهاء طريق المقارعية / المنصورة ، وطريق الجهير / المنصورة ، وتوسيع طريق بير خداد .

وكذلك الى وزير السياحة على اهتمامه بالقلعة التاريخية الشهيرة في الشوبك ومواقع الثورة العربية الكبرى ، وعلى شمول الشوبك بالخطة السياحية المنوي تنفيذها ، آملاً ان تشمل هذه الخطة موقعي النبي يوشع في (ابو مخطوب) «وابو سليمان» على الطريق المؤدي الى القلعة وذلك بالتعاون مع وزارة الأوقاف .

كما اطالب بتوسيع الطرق الزراعية المؤدية الى حمامات « الدثنة » السياحية والتي تعتبر مركزاً للاستشفاء بالمياه المعدنية المتدفقة عن طريق قرية المنصورة .

أما وزارة الزراعة فعليها عتبٌ كبير لاهمالها للمستنبت الشوبك النموذجي التطبيقي ، ومشروع الفجيج الذي كان ريادياً في فترة من الفترات لتربية الاغنام والأعشاب الرعوية .

أما وزارة المياه والري ، ففي زمانها جفت الينابيع ، وماتت الاشجار والبساتين ، وأغلقت الآبار ، علماً بأنها تعلم ان مخزون المياه في الشوبك وما حولها يذهب إما لمحافظات مجاورة او لري البساتين المجاورة وبالذات مزارع التفاح التي ليس للشوبك فيها سوى الاسم ، وتلويث البيئة ، إن على هذه الوزارة مسؤولية كبيرة لانقاذ المواطنين ومزارعهم وبساتينهم ، ولم اسمع أن مسؤولاً في هذه الوزارة قد قام على الطبيعة بتحسس هذه المصائب طوال العام المنصرم على الأقل . ولقد كان هنالك وعدٌ من دولة الرئيس بحل مشكلة المياه في الشوبك .. ونأمل من دولته أن يترجم هذا الوعد الى توجيهات محددة في هذا الباب . ونتمنى ان نرى بعض السدود قد اقيمت في هذه المنطقة لحجب المياه السائبة والشتوية من الضياع .

كما واشكر وزير التنمية الاجتماعية لاهتمامه بكل الحالات الانسانية . وبالجمعيات الخيرية في المنطقة كما واشكر وزير البلديات على اهتمامه ببلدتي الشوبك والزبيرية ورصد المبالغ المطلوبة من اجل تطوير الخدمات العامة فيهما ، كما اتمنى زيادة البلديات هناك لكثرة السكان وتباعدهم نسبياً في قرى متعددة .

كذلك اشكر وزير الداخلية على ترفيع الشوبك الى لواء ضمن الخطة الادارية الجديدة، وان كان لنا بعض الملاحظات على فكرة اللامركزية بعد عام من الممارسة الفعلية ، وان نجعل للفعاليات الشعبية ، والشبابية والنواب والأعيان دوراً اكبر في المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمراقبة ووضع اولويات للمشاريع دون تدخل بعض الأمزجة والصداقات والضغوطات ولكي لا تضيع الأموال والمخصصات وتدّور من باب الى باب آخر ، وان لا ينفرد الحكام الإداريون بمثل هذه القضايا الحساسة وبخاصة انهم معرضون للنقل او الترفيع بين يوم وآخر فاذن لا بدّ أن تكون القرارات بيد ابناء المنطقة ولا مانع من انتخابهم كما يحدث في بعض الدول الغربية . ويحق لنا أن نتساءل : كيف تمّ

صرف مخصصات العام الماضي ، وما هي المشاريع التي نفذت او أُجلت .. وكيف تعاملوا معها ؟! وهل لديوان المحاسبة علاقة بذلك .

اما في مجال التربية والتعليم .. والتعليم العالي .. فلست ادري ما الذي أجل فكرة الجامعة في محافظة معان ، وماذا تم بشأن تحويل كلية مجتمع الشوبك الى كلية تابعة لجامعة مؤتة . وهل هذه الكلية تابعة لوزارة التربية أم للتعليم العالي ؟ وماذا نتحدث عن اوضاع المدارس التي بلا اسوار في هذا الموسم الممطر المثلج ؟! وكيف يعيش طلاب الشوبك داخل تلك الصفوف سؤال نطرحه على معالي وزير التربية آملين أن يلقى الرد الفوري .

ولوزيرة الصناعة والتجارة نقول الاّ يوجد حل جذري لمصنع الزجاج المتعثر والذي يهدد مئات العائلات بالتشرد والجوع بين حين وآخر؟! وهل هناك خطة صناعية لانشاء مصانع صغيرة في المحافظة لكي نقلل من الهجرة ونحولها الى هجرة مضادة ؟!

وفي الختام اتقدم باسمي واسم ابناء الشوبك ابناء محافظة معان بجزيل الشكر الى جلالة الملك الحسين ، وسمو ولي العهد ، على المكرمة التي نالت نفراً من ابنائنا الذين سيتقاعدون . وكلنا أمل ان تعمّ هذه المكرمة لتشمل كل الذين تقاعدوا سابقاً لأنهم ايضاً من نشامى الوطن ، وقد خدموه في أحلك اللحظات ، واقسى الظروف .. وصبروا مع الحسين وكل الصابرين المؤمنين .

كما نشكر دولة رئيس الوزراء على اهتمامه البالغ بمصالح الوطن والمواطن ، راجياً أن يحظى قانون الزملاء الفنانين بصفة الاستعجال ، وأن نرى نقابتهم تظلل جهدهم المتواصل .. وهم فئة خدمت الاردن ، وساهمت في حمل رايته وقد حوصروا كما حوصرنا .. وما زالوا ..

الأخوة النواب .. كل عام وانتم والقائد والوطن بخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزميل النائب حمزة منصور والمتحدث الذي يليه الزميل عبد موسى النهار .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة يشاركني فيها النائب بدر الرياطي الذي يرقد على سرير الشفاء ، أسأل الله له ولنا جميعاً العفو والعافية .

معالي الرئيس ...

الزملاء المحترمون ..

مناقشة مشروع قانون الموازنة فرصة في كل عام لمراجعة السياسة الاقتصادية للدولة باعتبار الموازنة الترجمة الرقمية لهذه السياسة . ابتداء اود أن أؤكد أنني كما أكدت في العام المنصرم أنني لم افاجأ بهذه الموازنة ولن افاجأ رغم وعود الحكومة التي لم تنقطع بمستقبل واعد كثمرة من ثمرات ما يسمى « بالسلام » ورغم تأكيد دولة رئيس الوزراء بأن مناخ السلام والكلام هنا لدولة الرئيس بدأ يؤتي أكله

ومنذ بدأت تباشير السلام رأينا اقبالا كبيرا على انشاء الصناعات والمشروعات الاستثمارية وتوجها نحو الاردن من المستثمرين العرب والاجانب – انتهى الاقتباس – فالنتائج تبنى على المقدمات فالمقدمات السليمة تفضي الى نتائج سليمة والمقدمات الخاطئة تسلم الى النتائج الخاطئة . فقد تعلمنا في مدرسة الاسلام العظيم ان الرخاء المنشود والكفاية المطلوبة باتيان نتيجة طبيعية لمنهاج يستند الى الايمان والعلم والعدل والتوازن يقول ربنا تبارك وتعالى « ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض » . والايمان والتقوى ليس مجرد مشاعر او شعائر كما يحلو لبعض المفتين والمحرفين للكلام عن مواضعه أن يصوروه ولكنه منهاج متكامل للحياة يوظف طاقات الامة في استثمار موارد الامة لمصلحة الأمة . فالانظمة القطرية التي انشأها المنتصرون في الحرب الكونية الأولى وكرسها المهيمنون بعد الحرب الكونية الثانية لا يمكن أن تحقق الكفاية والرخاء الا بالمقدار الذي يتسنى فيه لعضو او بضعه اعضاء ان تنوب عن سائر الجسد وما هي بمستطيعة .

ان مناقشة الموازنة فرصة لمطالبة نواب الامة برفض الواقع القطري والسعي الى صيغة معتدلة من صيغ الوحدة ولو بصورة تدريجية كأن تبدأ ببلاد الشام والعراق أولا . كما أن السياسة المالية تحتاج الى فريق راشد يجمع العلم والحرص والابداع يقول ربنا تبارك وتعالى على لسان نبيه يوسف عليه السلام « اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم » . كما تحتاج الى اجواء ملائمة من الامن والطمأنينة والثقة والعدالة من شأنها ان تحفز المستثمرين على الاستثمار والمبدعين على الابداع .

ان هذه العوامل المتكاملة – منهاج سليم وفريق رشيد وظروف ملائمة ووحدة قائمة على المصالح العليا للأمة هي التي تكّون مجتمع الكفاية والعدل . فقد انتفى الفقر وزالت البطالة وحملت الصدقات الى جميع الامصار في زمن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز فلم تجد من يأخذها . ان هذه ما نسميه النظام الاسلامي ايها الاخوة وما يطلق عليه اعداؤنا الاصولية ويعقدون من أجله المؤتمرات ويردد مقرراتهم بعض الببغاوات في منطقتنا العربية لأنهم لا يريدون لنا أن نتمتلك اسباب القوة والتحرر والسيادة على ارضنا ومواردنا .

معالي الرئيس ...

الزملاء المحترمون ...

بعد هذه المقدمة التي اعتبرها ضرورية حتى لا نظل نجهد انفسنا في التيه اسمحوا لي ان أقف وقفات يسيرة عند بعض جوانب مشروع الموازنة :

الوقفة الأولى مع زملائي في اللجنة المالية الموقرة اشكر لهم من خلالها جهودهم الموصولة والايام الطوال والتي اسفرت عن سبع وستين توصية . وقد كنت ارجو لهم وقد توصلوا الى ما توصلوا اليه ان يكتفوا بتوصية واحدة من سبع كلمات فيقولوا « وتوصي اللجنة برد مشروع قانون الموازنة العامة » فالايجار بلاغة . اذ ان توصيات اللجنة التي يتبناها المجلس الكريم

ويحولها الى قرارات ثم لا يعبأ بها من قبل الحكومة تعتبر ضربا من العبث والجهد الضائع . واسمحوا لي ان اقتبس ما ذكره تقرير اللجنة المالية لهذا المجلس في هذا العام : « تضمن تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ (٢٨) توصية اقرها المجلس الكريم وقد تابعت اللجنة خلال هذا العام ما قامت الحكومة بتنفيذه من هذه التوصيات حيث تبين لها أنه لم يتم التعامل مع أغلبية هذه التوصيات بما يلبي توجهات المجلس ومتطلبات المرحلة كما وأن الحكومة لم تقم باشراك السادة النواب في مشاريع موازنات مناطقهم بالاضافة الى انها لم تقم بتقديم حزمة القوانين الحديثة التي تحد من البيروقراطية والروتين ... » .

حقا لقد كانت اللجنة المالية موفقة كل التوفيق وهي تلخص تعامل الحكومة مع قرار مجلس النواب ولو لم تقدم لهذا المجلس الكريم الا هذه الفقرة لكفتنا وقديما قيل قطعت جهيزة قول كل خطيب . فالحكومة لم تتعامل مع اغلبية التوصيات بما يلبي توجهات المجلس ومتطلبات المرحلة . والحكومة لم تحترم دور النواب فتشركهم في مشاريع موازنات مناطقهم رغم تأكيد دولة رئيس الوزراء في خطابه غير المسبوق الذي القاه بين يدي خطاب الموازنة على دور النائب في مشاريع موازنات المناطق حيث يقول : « ونحن نرى لكل نائب منكم دورين اساسيين دورا بصفته نائبا للأمة كلها يحمل في عقله وقلبه آمالها وشجونها ودورا بصفته نائبا وصل الى البرلمان ممثلا لمنطقة معينة محددة يقتضي الواجب منه ان يراعي مصالحها ويوفر لها ما تستحقه من خدمات ومشروعات وتمويل وفرص عمل وغيرها من المطالبات المشروعة ... » .

والحكومة لم تقدم حزمة القوانين والتشريعات الداعمة للاستثمار والاصلاح ولست ادري ازاء ذلك كله كيف يستطيع المجلس الكريم أن يتقدم بهذا الكم الهائل من التوصيات وهو يعلم مصير هذه التوصيات كما أشار تقرير اللجنة المالية الموقرة . حقا لقد كان الأولى والحالة هذه ان تقتصر اللجنة الموقرة على توصية واحدة وهي رد مشروع القانون .

الوقفة الثانية مع ما سمي ببرنامج التصحيح الاقتصادي :

لقد أكدت الحكومة من خلال مشروع قانون الموازنة أنها ماضية في ما سمي ببرنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي . ومن حق الحكومة ان تجتهد كما أن من حق الشعب وممثليه ان يطالبوا الحكومة باعادة النظر في اجتهاداتها اذا كانت المؤشرات تشير الى غير ما توخته الحكومة في اجتهادها .

فاذا ما ثبتت نجاعة البرنامج الذي تبنته الحكومة فقد اصبح لزاما على الشعب وممثليه ان يلتفوا حول هذا البرنامج وان ثبت خلاف ذلك فقد تحتم على الحكومة ان تضع حدا لهذا البرنامج وأن تبحث عن البدائل المناسبة .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء ...

ان المبررات التي ساقتها الحكومة لدى

تبنيها هذا البرنامج تتمثل في زيادة الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة العامة وتخفيض حجم المديونية وبناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية والمحافظة على سعر صرف الدينار الاردني فهل حقق برنامج التصحيح هذه الاهداف ؟ شكراً لمعالي وزير الاعلام الذي يهز رأسه بالايجاب .

صحيح ان الارقام التي قدمتها الحكومة في مشروع الموازنة تشير الى زيادة الايرادات المحلية حيث بلغت ١٤٠٠ مليون دينار ولكن كيف جاءت هذه الزيادة ؟ لقد جاءت من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي اثقلت كاهل المواطنين ولا سيما من اصحاب الدخل المحدود فكيف بالنسبة للذين يعيشون دون مصادر للدخل ؟ فقد زادت الضرائب المفروضة على رواتب الموظفين بمقدار (٥ر٤) مليون دينار عن العام السابق ونحن نعلم الاوضاع الاقتصادية التي يعيشها الموظفون الذين تآكلت دخولهم كما زادت الضريبة غير المباشرة بمقدار (٧٠) مليون دينار عن العام السابق كما زادت الرسوم والضرائب الاجتماعية بمقدار (٢٤) مليون دينار عن العام السابق كما زادت ايرادات الهاتف بمقدار (٣٥) مليون دينار عن العام السابق .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء ...

ان هذه الزيادات باتت موضع شكوى وعلى كل لسان فما شكوى المواطنين الذين يحسون أن نفقات المكالمات الهاتفية تضاعفت خمس مرات وأنهم يدفعون ثمن الهواء الذي يحرك عدادات المياه الا مؤشرات على الاثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي ترتبت على الاجراءات الحكومية التي تستهدف التحصيل بغض النظر عن عدالة الاجراءات وقدرة المواطنين على التجاوب معها .

اما تخفيف العجز الذي يستهدفه البرنامج فاني اتساءل هل أفلحت الموازنة الحالية في تخفيف العجز ؟

لقد بلغ العجز الظاهر الذي اظهره مشروع الموازنة (٥٠) مليون دينار ولكن العجز الحقيقي المقدر هو (٢٩٤) مليون دينار واذا ما استبعدنا المنح والمساعدات من الايرادات العامة فان العجز يصبح عندها (٤٥٩) مليون دينار وهكذا يتضح ان تخفيض العجز اذا اتفقنا على ان هناك تخفيفا للعجز لم يأت نتيجة للتوسع في الاستثمار او ترشيدا للانفاق – اللهم الا على حساب السلع التموينية الرئيسية حيث تراجعت المبالغ المقررة للدعم عما كان عليه خلال السنوات الماضية وهو وان ثبت على ما كان عليه في العام الماضي عام ١٩٩٤ فهو في حقيقته يشكل تراجعا اذا اعتبرنا الزيادة السكانية ونسبة التضخم – وانما جاء على حساب الضرائب ولا سيما غير المباشرة كضريبة المبيعات والرسوم .... الخ » .

معالي الرئيس ...

الزملاء المحترمون ...

أما المديونية التي استهدفت البرنامج تخفيضها فان المتأمل في مشروع الموازنة

يلاحظ ازدياد شهية الحكومة بشأنها فاذا كانت ديون عام ١٩٩٣ م (٦٧٥ر١٣٠) مليون دينار وديون عام ١٩٩٤ (٣٠٢ر٢٢٢) مليون دينار فان ديون عام ١٩٩٥ (...ر٣٢٩) مليون دينار كما أن اعباء الديون الخارجية في ازدياد حيث كانت عام ١٩٩٤ (٦٣٢ر٢٩٨) مليون دينار وأصبحت في ميزانية عام ١٩٩٥ (٦٧١ر٣٥٥) مليون دينار رغم اعلان الحكومة عن شطب جانب من ديونها . واذا ما اضفنا الى ذلك ما يعانيه البلد من ركود اقتصادي وارتفاع مضطرد في الاسعار واتساع مساحات الفقر والبطالة أدركنا خطأً بل خطيئة استمرارنا في هذا النهج الاقتصادي .

معالي الرئيس ...

الزملاء المحترمون ...

لقد أوردت النشرة الاحصائية للبنك المركزي والاحصاءات العامة ان نسبة زيادة تكاليف المعيشة لشهر تشرين الاول من العام ١٩٩٤ كانت على النحو التالي :

المواد الغذائية (١ر١٢) الملابس (٣ر١٠) السكن والنفقات (٥ر٨) .

وهذا يبين لنا المغالطة التي تحاول الحكومة تسويقها على المواطنين بل وعلى مجلس الامة حيث تقول ان نسبة التضخم قرابة ٤٪ ان ما يهمنا في مجال الاسعار هو ما يتعلق بالمواد الاساسية للشريحة العظمى من الشعب وليس المواد الكمالية التي لا تمس الا حياة شريحة ضيقة منه . بل تقول مصادر الجمعية الوطنية لحماية المستهلك أن المواد الاساسية ارتفعت بنسبة ١٥٪ تقريباً .

ومن اوضح المؤشرات على الركود الاقتصادي ما اوردته النشرة الشهرية لسوق عمان المالية التي ابرزت مدى التراجع في عدد الاسهم المتداولة عام ٩٤ مقارنة بالسنتين السابقتين واوضح ما يكون التراجع في قطاع الصناعة حيث تراجع من (١٢٣) مليون سهم الى (٩١ر٦٣) مليون سهم وقطاع التأمين من (٨٩ر٨) مليون سهم الى (٢٦ر٢) مليون سهم ويمثل حجم هذا التراجع في السوقين النظامي والموازي (١٧ر٥٠٩) مليون دينار عن السنة السابقة في قطاعات البنوك والتأمين والصناعة .

معالي الرئيس ...

الاخوة المحترمون ...

أما آن لنا بعد هذا أن نعقد مؤتمرا اقتصاديا وطنيا نوفر له كل اسباب النجاح لنراجع المسيرة ولنضع الامور في نصابها .

الوقفة الثالثة : أمام ما يسمى بمعاهدة السلام :

لقد حاولت الحكومة ان تصور ما يسمى معاهدة السلام ا على أنها تحمل الخير العميم للاردن وتخرجه من مأزقه الاقتصادي وتشكل بداية ازدهار اقتصادي واجتماعي ووظفت الحكومة وسائل الاعلام لترويج هذه الفكرة وجندت اجهزتها لحجب وجهة النظر المخالفة والتشنيع على اصحابها وجاء مشروع الموازنة ليشكل كشافاً يكشف الاوهام التي حاولت الحكومة ان تقنع الناس بأنها حقيقة . لقد

أوهمت بعض قطاعات شعبنا أن المديونية الى زوال وأن المنح ستتدفق وأن المستثمرين سيهرعون الينا وان الفقر راحل وان البطالة لا مكان لها في بلدنا وان سنين المعاناة قد ذهبت الى غير رجعة وفي ظل هذا الضجيج الاعلامي حجب صوت العقل والنصيحة .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء ...

لقد تكشفت الحقائق وثبت أننا رازحون تحت ثقل المديونية والفقر والبطالة فلم يشهد المواطنون استثمارات ومشاريع مولدة للعمالة ولم يجدوا الا الفي فرصة عمل في الوقت الذي بلغ عدد المتقدمين للوظائف اكثر من مائة الف مواطن .

لقد كان الأولى بالحكومة أن تكون صريحة مع الشعب وان تسمي الامور بأسمائها وأن تقول لهم ان توقيعنا على هذه المعاهدة جاء استجابة لضغوط امريكية واسرائيلية لم نستطع مقاومتها .

لقد حاول دولة رئيس الوزراء القيام بخطوة استباقية حين قال في خطابه بين يدي خطاب الموازنة (السلام الذي وقعنا عليه لم يكن سلام الطامعين في رشوة أو منة أو صرة من المال تلقى علينا) وهذا يشكل خطوة تراجعية من الحكومة ستتبعها خطوات كلما اكتشف شعبنا الاوهام التي حاولت الحكومة ان تبني منها حقائق ومن حقي ان اتساءل عن حال ميناء العقبة بعد توقيع ما يسمى معاهدة السلام وعن النشاط الاقتصادي هناك - الميناء شبه مهجور يا اخوة ، وحين هاتفت اخي بدر اليوم قلت له الميناء شبه مهجور قال بل مهجور وليس شبه مهجور ، حتى النسياح الذين يفدون الينا ماذا يقدمون الينا اسألوا أهل العقبة عن بركات هذا السلام !!

الوقفة الرابعة والاخيرة أمام مطالب دائرتي الانتخابية : خمس سنوات بالتمام والكمال وانا وزملائي نتقدم بمطالب دوائرنا الانتخابية واخيرا وجدت نفسي مضطرا لمراجعة الحساب .

لقد رأيت الحكومة غير عابئة بمطالب النواب فيما يتعلق بالخدمات لمناطقهم ، كما رأيت وسائل الاعلام تتعامل بشيء من التندر على هذه المطالب . كما رأيت ان هذه المطالب تأتي بعد اعداد الموازنة الأمر الذي لا يسمح بنفقات جديدة لكل هذا فقد رأيت أن يكون التعامل معها بأسلوب جديد .

ان الحكومة قادرة على ان تريحنا من هذا العناء لو التزمت بقرار مجلس النواب بمناقشة مطالب المناطق بمشاركة النواب قبل ان يتم تقديمها الى مجلس الامة ولكنها ممعنة في تهميش دور مجلس النواب ويبقى دور مجلس النواب في الدفاع عن دوره الذي كفله له الدستور ليكون ممثلا بحق لهذا الشعب الطيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام الزميل عبد موسى النهار والمتحدث الذي يليه الزميل الدكتور محمد عويضة ..

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

السادة الزملاء الاكارم ،

قبل ان أبدأ حديثي في هذه المناسبة أود ان أنوه انني عضو في اللجنة المالية ، فلا أود أن أكرر ما جاء في توصيات اللجنة التي وافقت عليها واشتركت بفعالية بمناقشتها والوصول اليها . الا أنني اود ان اعزز بعض ما جاء فيها من توصيات هامة وأمور أخرى :

معالي الرئيس ،

حضرات الزملاء الاكارم ،

ان من المفروض ان تنطوي الوزارات التي تعنى بالاقتصاد والمال تحت مظلة واحدة من التخطيط والتناغم لتأدية دورها المحوري الفاعل للنهوض بالاقتصاد الوطني وما يتبعه بالتالي من نهوض في مختلف مناحي الحياة .

إلا أن الواقع غير ذلك ، فلا نجد الترابط في الاهداف والتخطيط الاقتصادي والمالي ما بين وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي فأكاد أجزم أن كل واحدة منها تعمل بمعزل عن الاخرى ، فوزارة التخطيط تقلص دورها بموضوع القروض والتمويل الخارجي فلا نرى لها أثرا في التخطيط الداخلي للإقتصاد الوطني من نشاط صناعي وتجاري واجتماعي ... الخ ، فالأولى أن نسميها « دائرة القروض والتمويل الخارجي » ، وحتى في هذه الناحية فهل تلتقي وزارة المالية والتخطيط في النظرة الى موضوع القروض والتمويل الخارجي وكذلك نظرة البنك المركزي وانسجام النظرة مع احتياطي البنك وتغطية الدينار ؟ وهل تنسجم هذه الجهات الثلاث مع الوزارات التنموية الاخرى التي تنمي الدخل القومي والناتج المحلي مثل وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة ... الخ .

معالي الرئيس ،

حضرات الزملاء الأكارم ،

كان وعد الحكومة في الحقبة الماضية ان تقدم حزمة من التشريعات الاقتصادية والمالية وفهمنا آنذاك أنها حزمة متكاملة ومترابطة وغير متناقضة بناءً على نظرة اقتصادية سليمة تستشف آفاق المستقبل الاقتصادي للدولة ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، واصبحت تأتينا القوانين على شكل عجالات ومُسكنات ربما لا تلبث أن تتناقض مع القوانين القادمة ، وعندما اصرت اللجنة المالية في حينه على ان تكون حزمة لا بل عائلة من القوانين نريد لها الثبات في الحاضر والتقدم المخطط له في المستقبل ، حتى تعكس مناخا استثمارياً واحداً وخطاً اقتصادياً ثابتاً محصناً ضد الرجوع الى الخلف ، فتقي المستثمر والمنتج من المخاطرة وتطمئن المواطن على نهج حياته ومعيشته وتقدمه .

ولا بد وأن ابين في هذا المجال ان التشريعات الادارية الاخرى هي الحقل والمناخ الذي نعيش فيه لتنفيذ القوانين الاقتصادية الاخرى ، فلا بد اذاً من تخطيط متكامل

للتشريع عموماً .

وخلاصة القول انه اذا لم تحدث نهضة تشريعية في الاردن فاننا سنبقى خارج الصورة وخلف الآخرين .

معاهدة السلام والاقتصاد

معالي الرئيس ،

حضرات الزملاء الاكارم :

فهمنا قبل توقيع معاهدة السلام وما تلاه من اتضاح للحقائق ، أن ما تحقق من تمويل لموازنة الدولة ومشاريعها وما تم في موضوع الديون الخارجية الباهظة والوعود التي كانت مؤكدة من الولايات المتحدة الامريكية والتي ستبذل جهودا فاعلة بحكم نفوذها على الدول صاحبة الديون لشطبها او شطب غالبيتها واغداق المنح السخية لدعم اقتصاد المملكة ليصار الى رفع مستوى المعيشة الى مستوى لائق .... أقول ان ما تحقق وما هو مأمول تحقيقه لهو قليل ومتواضع جداً ، وحتى هذا القليل يجيء متقطعاً لا يمكن الاعتماد عليه للتخطيط للمشاريع المنتجة على اساس تدفقات نقدية واضحة كما هو واضح من مجريات ومشاريع الباب الثاني الذي اسميه « باب الاحتمال أو الامل » . .

هذا من جهة ومن جهة أخرى :

اننا كنا نعتقد أن مفاوضاتنا مع اسرائيل ولمدة ثلاث سنوات خلت كانت تسير بشكل متوازٍ مع تجهيز المشاريع الاقتصادية الانمائية بحيث يكون تنفيذها جزءاً من استحقاقات المعاهدة وتكوّن اهدافاً واضحة المعالم من حيث التمويل والتنفيذ اثناء عملية التفاوض . فمثلا ما معنى ان نصر من جانبنا على مشروع قناة البحر الميت - البحر الاحمر اذا لم تكن دراساته بخطوطه العريضة وجدواه الاقتصادية مدروسة؛ بدليل ان احدى الدول تبرعت بتمويل الدراسة بما في ذلك الجدوى الاقتصادية للمشروع ، اي ان الدراسة ستقول انه مجدٍ او غير مجدٍ ، أي أن المشروع قد وضع تحت احتمال عدم الجدوى وفي هذه الحالة هل يستبدل هذا المشروع بالمشروع الاسرائيلي قناة البحر الابيض - البحر الميت ؟ هذا مثل واحد ولا اود ان أخوض في بقية الامثلة من المشاريع .... غير اني سأبعث بتساؤلاتي عن هذه المشاريع الى الحكومة لتجيب عليها حسب النظام الداخلي .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الاكارم

وما زلت بصدد الحديث عن التمويل والمعاهدة فانني أود ان اقرر حقيقة ان الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت مبكرا بالتخلي عن وعودها وبأساليب ملتوية ، فلا هي أوعزت للسائرين في ركابها من العرب لفك العزلة والمقاطعة عن الاردن لا بل نرى زيادة في الحقد والكراهية ومحاولات التحجيم لدور الاردن كما يظهر في الدار البيضاء مؤخراً .

كما أنني أود ان أصحح مقولة « اننا لا نطلب مقابل توقيعنا ثمنا » فأقول انه ليس ثمنا بل تعويضاً ، فعندما نطلب من الدول الغربية الدعم الاقتصادي فاننا لا نطلبه منةً أو استجداءً

اذ أنهم هم الذين أوصلونا الى هذه الاوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة ، وهم وراء تشريد الملايين من ابناء العروبة في فلسطين وما تبع ذلك من مآسٍ انسانية ، والالقاء بالأعباء الجسيمة على هذه الديار ، هم الذين استغلوا ثروات الامة العربية البترولية وغيرها ولا يزالون في مسلسل المآسي ماضون من خلق الفتن بين الاشقاء وتجويع اطفال وشعب العراق .

فاستحقاقات اسرائيل على الدول الاوروبية بدعوى اللاسامية مشروعة لديهم ؟ أما استحقاقاتنا عليهم فاستجداءاً ... لقد قالوا لنا ان الاردن سيعامل بعد المعاهدة بخصوصية كما عومل غيره من قبل لا أن يعامل من خلال الدول الشرق اوسطية مشرقها ومغربها .

وأخيراً أقول اذا لم تقم أميركا والغرب بواجبها من الناحية الاقتصادية تجاه الاردن فان المعاهدة ستتآكل حتى عند الذين رفعوا ايديهم لها .

معالي الرئيس

السادة الزملاء الاكارم

أما انتم يا ابناء دائرتي الانتخابية التي هي جزء من هذا الوطن ، فهمومكم لا تختلف عن هموم الدوائر الاخرى ولا تنفصل عنها وأعلم أن البعض منكم يسره ان يسمعني مطالبا له بمدرسة او مركز صحي او خدمة اجتماعية معينة ، فكل ما سأقوله لكم أن لدي قوائم بطلباتكم الملحة وسيكون أجدى اسلوباً أن أقوم ببحث اولوياتها مع السادة الوزراء المعنيين مباشرة وعندها سأعلمكم بما توصلت اليه وأعدكم ان أكون متابعا لمختلف قضاياكم ، وسأسعى من خلال التنظيمات الادارية الجديدة بالتعاون مع السلطات التنفيذية أن تنالوا حقوقكم في مختلف شؤون الدولة بعدالة وانصاف . ومع ذلك فلا بد وأن اذكر الحكومة ببعض المطالب ذات الصفة العامة والتي ينعكس تنفيذها على المستوى المحلي والعام وهي كما يلي : ويشاركني فيها الزميل منير صوبر .

١ - ان المناطق الشفا غورية مثل مناطق البصة وعراق الأمير ووادي البحاث ومنطقة بدر الجديدة وحتى مشارف الشونة الجنوبية والرامة ، تحتاج الى مشاريع تنموية حقيقية ونظرة شمولية من طرق ثانوية وزراعية ومدارس وخدمات صحية تنهض بالزراعة وتخفف اعباء البطالة وتؤدي الى التقدم .

٢ - ايصال التيار الكهربائي بواسطة مشروع كهرباء الريف للتجمعات السكانية المحرومة وتعديل التعليمات بحيث تشمل اكبر عدد من المنازل ولو بتعديل تحصيل فلس الريف ليكون فلسين مثلاً .

٣ - ان الضواحي المحيطة بالعاصمة ومنها مناطق غرب عمان وجنوبها تطغى على أولوياتها مدينة عمان من حيث التوظيف والقبول في الجامعات والبعثات الدراسية الى غير ذلك من شؤون .

٤ - الاهتمام بقطاع الشباب وذلك بخلق المناخ الثقافي والرياضي والاجتماعي

بايجاد المباني والساحات والوسائل اللازمة لذلك على ان تنال المناطق خارج المدن الكبرى حصتها العادلة من تلك الوسائل والعناية ، كما وأطالب بدعم وزارة الشباب بالموازنات المادية والكوادر المؤهلة لتتمكن من القيام بواجبها خير قيام .

وختاماً اقول لكل الذين يحتفلون بعيد الميلاد المجيد .

كل عام وانتم بخير

حفظ الله الاردن موئلاً للحرية والوحدة بقيادة راعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الزميل الدكتور محمد عويضه ، المتحدث الذي يليه الاستاذ نادر الظهيرات .

الدكتور محمد عويضه :

بسم الله الرحمن الرحيم

« إن اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وإليه انيب » .

صدق الله العظيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

تعكس ارقام الموازنة توجهات الحكومة وسياساتها في شتى المجالات ، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية ، كما تعكس مصداقية الحكومة فيما تعلنه من سياسات ، وما تتعهد به من التزامات .

ومن خلال هذين الاعتبارين ساناقش الموازنة في نقاط :

اولاً – التشريعات المالية والاقتصادية :

تعهدت الحكومة الموقرة امام مجلسكم الكريم بأن تقدم رزمة من التشريعات تشمل الاصلاح الضريبي الشامل ، وقانون تشجيع الاستثمار ، وقانون الاسواق الحرة ، وقانون الشركات ، ومضى عام كامل ولم تتقدم الحكومة بشيء من ذلك كله . وما ورد في موازنة عام ١٩٩٤ في هذا الشأن يتكرر اليوم .

ثانياً : توصيات مجلس النواب على موازنة عام ١٩٩٤ :

تقدمت اللجنة المالية للمجلس بثمان وعشرين توصية على موازنة عام ١٩٩٤ واقرها مجلس النواب ، كما اوصى المجلس بغيرها وتضمنت مناقشات السادة النواب جملة من التوصيات والمطالب فماذا فعلت بها الحكومة ؟ لدى سؤالنا لوزير المالية كان الجواب : كتبنا الى الرئاسة ، وشكلت لجنة وما شابه ذلك من اجراءات إنشائية تنقصها المتابعة ويعوزها التنفيذ.

واذا كان هذا موقف الحكومة من توصيات المجلس ولجنته المالية ، فما جدوى مناقشة الموازنة وما جدية الحكومة في التعامل مع المجلس .

ثالثاً – عجز الموازنة :

ما تزال سياسة الحكومة تعتمد اخفاء

الحقيقة بالنسبة لعجز الموازنة ففي حين تصرح الموازنة ان العجز (٥٠ مليون) دينار فان العجز الحقيقي يزيد على ستمائة مليون دينار ، حيث تحسب الموازنة القروض الجديدة ايرادات وتحسب الاقساط التي لم تسدد من الديون ايرادات كذلك ، فلماذا تخفي الحقيقة ونطعم انفسنا ما ليس لدينا .

رابعاً – الدين العام :

اما المديونية العامة فبالرغم من الحديث الدائم عن تقليصها الا اننا نلاحظ في هذه الموازنة مزيدا من الاقتراض وبهذا الاسلوب ستبقى الديون العامة فوق القدرة على ادارتها فما تزال نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ١٥٠٪ منه ولهذا فان صندوق النقد الدولي ما يزال يرى ان الاردن غير آمن للاستثمار ، وتحاول الموازنة اخفاء هذه الحقيقة بما تقدمه من نسب غير دقيقة دون ان تحسب الديون العسكرية عند حسابها لنسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي .

خامسا – موازنة المؤسسات العامة :

قال وزير المالية تعقيبا على مناقشات النواب لموازنة عام ١٩٩٤ ما نصه :

« لذا فإن شمول تلك الموازنات في موازنة الدولة يحتاج الى تعديل في التشريعات ، وطبعا ستعرض عليكم هذه الموازنات ونسلمها للجنة المالية وهي جاهزة – انتهى الاقتباس – ولا ادري ماذا تقول الحكومة الآن بخصوص ما وعدت به من تقديم موازنات هذه المؤسسات فلم تغير الحكومة التشريعات التي تمنع من ادخالها في موازنة الدولة ولا هي قدمتها مرفقة بها .

سادسا – النفقات الرأسمالية والمشاريع المتعثرة :

ان الناظر في النفقات الرأسمالية الواردة في الموازنة يلحظ ان نسبة كبيرة منها تنفق على البنية التحتية والرواتب وليست استثمارية ، والمشاريع معظمها استمرارية ، وما تزال هذه النفقات متواضعة وغير قادرة على تحقيق ما يراد منها من تشجيع الاستثمار ، وما يترتب على ذلك من معالجة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

وفي هذا المجال تبين الموازنة ان الحكومة لم تنفق سائر المخصصات الرأسمالية المرصودة لعام ١٩٩٤ ، واذا كان هناك وفر في النفقات الرأسمالية فعلى اي اساس كان ترتيب الاولويات في الانفاق .

ان الروتين والادارة البيروقراطية قادا الى بطء التنفيذ وبالتالي تأخر المنح والتمويل ، وهنا تبدو الحاجة ماسة الى تفعيل دائرة مراقبة المشاريع .

وانا اتساءل في هذا السياق عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتصويب اوضاع المشاريع المتعثرة والشركات الفاشلة .

سابعا – ارتفاع الاسعار ومحدودية الرواتب :

ان الارتفاع المستمر في الاسعار لا سيما بالنسبة للسلع الغذائية والسلع الاساسية يهدد القطاع الاكبر من العاملين في بلدنا ، حيث يساوي قطاع الموظفين من مدنيين وعسكريين

وعائلاتهم ما يزيد على ٣ ملايين مواطن وهؤلاء رواتبهم محدودة وتتآكل بنسبة زيادة الاسعار .

ولا نرى للحكومة سياسة واضحة في الاسعار ولا في رواتب الموظفين ، العاملين والمتقاعدين .

ويتعجب المواطن وهو يرى الحكومة تخفض اسعار السيارات والالكترونيات وقطع الغيار والمواد الكمالية كالفستق الحلبي والكاشو وغير ذلك في الوقت الذي ترفع فيه اسعار السلع الغذائية والسلع الاساسية كالحبوب والزيوت النباتية واللحوم والاسماك والدواجن والاجبان واسعار مياه الري وفواتير المياه والكهرباء والهاتف وغير ذلك كثير .

واذا كانت سياسة الحكومة تتوجه نحو تعويم الاسعار والى سعر السوق بحيث تقدم السلع للمواطن بتكلفتها الحقيقية حسب توجهات صندوق النقد الدولي ، كما قالت عند رفعها لاسعار مياه الري ، فلماذا لا تقدم الحكومة خدمة الهاتف والمياه والكهرباء بكلفها الحقيقية ، فقد بلغت ايرادات الحكومة من الهاتف في هذه الموازنة (١٨٨) مليون دينار وهذا أعلى سعر في العالم مما يجعل البعض يسرقون المكالمات كما أفاد معالي وزير الاتصالات .

وفي سبيل معالجة مشكلة الاسعار اتقدم بالاقتراحات التالية :

أ – اذا ارادت الحكومة تعويم الاسعار فلا بد من تحديد سقف اعلى للسلع الاساسية ولا بد من ايجاد قانون يمنع الاحتكار حيث يساعد التنافس الحر على استقرار الاسعار وتقديم العديد من البدائل المتدرجة في النوعية والسعر .

ب – تشجيع الاسواق الموازية ومضاعفة الدعم للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية والمدنية وتشجيع المنظمات والجمعيات التعاونية .

جـ – تنظيم التسويق الزراعي ودعمه ومراقبته وتقليل الفارق بين ما يدفعه المستهلك وما يأخذه المنتج بالنسبة للانتاج الزراعي .

د – وضع سلم جديد للرواتب للعاملين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، يضمن عدم تآكل رواتبهم ، بان يربط بين ارتفاع مستوى المعيشة وبين الرواتب .

هـ – وحتى يوضع مثل هذا السلم للرواتب لا بد من زيادة رواتب سائر الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين منهم والمتقاعدين ، زيادة تضمن لهم العيش الكريم مع المساواة بينهم فكلهم ابناء هذا الوطن وكلهم خدموه كل في موقعه .

معالي الرئيس – حضرات الزملاء المحترمين

ثامنا – الخدمات الاجتماعية :

اما على صعيد الخدمات الاجتماعية فما تزال البطالة في ازدياد والفقر يستفحل ، وما تزال الخدمات لا توزع بالتساوي مما يهدد الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية لا سيما في المخيمات والارياف والبادية .

اين اجراءات الحكومة في معالجة البطالة وفي محاربة جيوب الفقر ؟

واين اجراءات الحكومة في معالجة العمالة الوافدة ؟

واين مشروع التأمين الصحي الشامل الذي قالت الحكومة في العام الماضي ان دراساته قد اعدت ؟

واين دعم التدريب المهني وتطوير مؤسساته بما يعالج البطالة التي وصفها خطاب الموازنة بانها بطالة هيكلية وسلوكية ؟

ان حجم المخصصات للتنمية الاجتماعية وللخدمات الصحية في الموازنة دون المستوى المطلوب بكثير ، وقليل جدا بالنسبة لحجم المشكلات والحاجات .

وان ما يقدمه صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل لا يفي بالحاجة فضلا عما فيه من روتين وتعقيد في الاجراءات.

تاسعاً – التطوير الاداري :

وعدت الحكومة بالتطوير الاداري والقضاء على الروتين والتسهيل على المواطنين والتوجه نحو اللامركزية ، واذا سالنا السادة النواب اليوم او المواطنين ماذا لمسوا من ذلك كله فماذا يكن الجواب .

عاشراً – توصيات اللجنة المالية :

ان موازنة تقدم اللجنة المالية عليها ٦٧ توصية هي بمثابة تحفظات عليها جديرة بالرد الى الحكومة وعدم الموافقة عليها فقد قارب عدد التحفظات عليها عدد ابوابها ، واذا ما وافق المجلس الكريم عليها فماذا عسى ان تفعل الحكومة بتوصياته الا كما فعلت بتوصياته السابقة .

حادي عشر –

اما عن مطالب دائرتي الانتخابية محافظة البلقاء فانا ابتداء اتساءل عن مصير مطالبي السابقة وماذا فعلت الحكومة بها واكتفي بان اؤكد على الكثير منها الذي لم يتحقق وارجو الا اضطر الى الحديث عنها في العام القادم لكنني اؤكد على اهمها هنا للضرورة القصوى :

أ – نقل محطتي التنقية من منطقة البقعة الى المكان الذي سبق وان قدمت فيه بعض الدراسات جاهزة لدى الحكومة .

ب – اقامة مستشفى في منطقة حوض البقعة وتطوير مستشفى السلط .

جـ – تخفيض اسعار مياه الري دعما للمزارعين وبناء على ما التزمت به الحكومة من تشكيل لجنة لاعادة النظر في الموضوع .

د – مكافحة القوارض في حوض البقعة والذباب في الاغوار .

و – تنظيم مشروع جماعي لمكافحة الذبابة البيضاء في الاغوار التي تفتك بالمحاصيل الزراعية .

و – معالجة مياه سد الملك طلال التي اتلفت العديد من المزروعات بسبب تلوثها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، اخر المتحدثين الاستاذ نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس – الزملاء النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نناقش اليوم مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩٥ ، وفي بداية حديثي اتقدم بالشكر والتقدير الى اللجنة المالية في مجلس النواب على الجهد المتواصل لدراسة الموازنة دراسة مستفيضة ووضع التوصيات الهادفة الى المصلحة العامة ، كما وأتقدم بالشكر لوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة وجميع من ساهم في اعداد هذه الموازنة .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

إن مشروع قانون الموازنة هو المناسبة السنوية التي بها يجري تقييم أداء الحكومة لسياساتها في عام مضى ومدى قدرة المشروع الجديد للموازنة من حل للمشاكل والصعوبات التي يعاني منها المواطنون وخاصة تلك التي تتعلق بحياتهم اليومية والمعيشية .

إن نظرة أولية لمشروع الموازنة سنة ١٩٩٥ يرى فيها القارىء ان هذه الموازنة تميزت باعتمادها على الذات وعدم الإعتماد على الغير ، إذ أن بقاء المملكة معتمدة في وارداتها على المساعدات والمنح امر في غاية الخطورة ولا يوفر لها الاستقرار .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

تجيء موازنة ١٩٩٥ بعد وقت قصير من معاهدة السلام التي كان العديد من المواطنين يعتقدون بأنها ستوفر لهم جميع الحلول لمشاكلهم اليومية بسبب ما تم نشره من ان المعاهدة ستنقلهم الى عالم آخر يحقق كل فرد ما يريد موضحين بأن ثمن السلام سيكون المال والأرض والمياه والسيادة ، وإذا كنا قد حققنا عودة الارض والمياه والسيادة ولم نحصل على المال ، فلان المعاهدة كذلك ، وأن الوصول الى المال والرخاء كان وهما وحلماً راود الكثيرين وفي هذه المناسبة أقول حبذا لو ان البيان الذي القاه دولة رئيس الوزراء بمناسبة عرض الموازنة على مجلس النواب لتوضيح الرؤيا ، وازالة الأوهام كان قبل توقيع المعاهدة لما عاش المواطنون أسرى احلامهم طيلة الفترة السابقة .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

إن حلول مشاكل الوطن تعتمد على قدرة الشعب وارادته في العمل والعطاء ضمن برامج مدروسة ومحددة وواضحة تضعها السلطة التنفيذية بمشاركة السلطة التشريعية، وأهل العلم والمعرفة ، إذ ان هذه البرامج ستكون مفيدة لمحاربة هذه المشاكل والاعتماد على النفس وإذا عدنا الى حكم التاريخ نرى ان العديد من دول العالم خرجت من الحروب اشد مجاعة وأكثر بطالة وخراباً ودماراً منا ، ولكنها باعتمادها على نفسها تجاوزت محنتها وأصبحت اليوم نموذجاً في الرخاء ولم تنتظر من احد مد يد المساعدة لها بل اصبحت هي التي تقدم العون لغيرها . لقد تجاوزت محنتها بالعمل الشاق بعد مراجعة وتغيير كامل لنهجها، وتطبيق معايير العدالة ومحاربة

الفساد والشللية والمحسوبية ، ومن مبدأ ان المواطنين كل سواء ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب فهل نتعلم من التاريخ .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

إن واقعنا بعد السلام يتطلب جهداً وعملاً اكبر من قبل ، وبعد ان اصبحت المعاهدة أمراً واقعاً يتوجب على جميع الأطياف السياسية معارضة للسلام أو مؤيده له ان تضع في ذهنها ان الوطن القوي هو للجميع وإن الوطن الضعيف هو ايضا للجميع ، ويجب أن نكون جميعاً كالشجرة المثمرة إذا ما هزتها العواصف تسقط ثماراً يأكل منها المستظلون بظلها خلافاً للشجرة الضعيفة التي تتهاوى من اول هبة ريح وتصبح عيداناً لا تصلح إلا للنيران .

إن امانة المسؤولية والكل مسؤول يتطلب منا جميعاً ونحن تحت شجرة وارفة الظلال نستظل بظلها ونأكل من ثمرها ونستدفىء بما نحتطب منها ان نتحدث بما يعطي للوطن قوة فوق قوة وأماناً على أمان قوة المؤمن الذي حصنه الايمان بالله فلم يغيره أو يثنيه عن مبدأه شج رأسه بالسيف أو تقيده على الرمضاء .

هذه القيم والثوابت التي إذا اهتدينا بهديها ، وكانت النهج لحياتنا نكون قد وفرنا للقائد الذي نذر حياته لشعبه القوة والشموخ وللوطن المنعة والسمو .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

ونحن ندخل ابواب مشروع موازنة سنة ١٩٩٥ نشعر أن هناك أموراً ما زالت تحدث في مجتمعنا الضعف والهوان ، وبات السكوت عليها او عدم الإهتمام لحلها ليس من مصلحة الوطن ومنها :

١ – البطالـــة

إن واقع الأمر يشير الى ان البطالة تزداد يوما بعد يوم ، وإننا نقدر الظروف التي مر بها الوطن ابتداءً من حرب الخليج وطرد مئات الآلاف من العاملين والحصار الظالم الذي فرض علينا من الشقيق قبل الصديق ، إلا اننا أمام واقع لا بد وأن نتعامل معه وأن نبحث عن الحلول السريعة التي لا تحتمل التأخير خاصة وإننا نرى عشرات الآلاف من الخريجين بدون عمل ترفدهم طوابير سنوية تقدر بالآلاف من خريجي الجامعات وكليات المجتمع تنضم الى الرصيد الهائل منتظرة ساعة الفرج دون ان تجد بارقة أمل ، وباعتقادي ان رصد الفين او ثلاثة او اكثر بقليل من الوظائف لا يحل مشكلة في ضوء هذا العدد الهائل من العاطلين وفي وجود الترهل الوظيفي في جهاز الدولة ، وإن امتصاص جزء من هذا البطالة يكمن في تشجيع القطاع الخاص ورأس المال الوطني لإقامة مشاريع استثمارية خاصة وأن هناك المليارات للأردنيين يمكن استثمارها ، واقامة مشاريع من قبل الدولة تعنى بفتح الطرق الزراعية والتشجير واقامة الحفائر الترابية والمحافظة على البيئة ودعم صندوق المعونة الوطنية وأمور أخرى تستطيع الدولة أن تبحث عنها تكون قادرة على امتصاص نسبة كبيرة من

البطالة ، وبالرجوع الى توصيات اللجنة المالية لسنة ١٩٩٤ رقم ٥ فقرة ب حيث توصي اللجنة بايلاء اهتمام اكبر للتصدي لمشكلتي الفقر والبطالة من خلال الوسائل والامكانيات المتاحة ... الخ وكان جواب الحكومة اقتبس تواصل الحكومة جهودها في التصدي لهاتين المشكلتين من خلال المشاريع الرأسمالية المكثفة للعمالة كالطرق الزراعية والقروية ومشاريع الأبنية في المحافظات حيث بلغ عدد العمال اليوميين المستخدمين ٤٩٥٧ عاملاً قدرت كلفتها الاجمالية حوالي (٥) مليون حسب مذكرة مدير عام الطرق بوزارة الأشغال وجوابنا على ما تقدم إذا كانت خمسة ملايين في موازنة ١٩٩٤ وفرت خمسة آلاف فرصة عمل بالإضافة الى المشاريع التي قام بها العمال ، ألم يكن من الممكن وضع مخصصات لا نقول مائة مليون ولا خمسين بل عشرين مليون فقط للقيام بمشاريع على غرار ما قامت به وزارة الاشغال كفتح الطرق الزراعية والتشجير للاراضي الحرجية والحفائر الترابية ونظافة البيئة والشباب ليوفر هذا المبلغ لوحده ٢٠,٠٠٠ فرصة عمل في مشاريع رأسمالية تنعكس على الصالح العام وتمتص جزءاً كبيراً من الاعداد المتراكمة والباحثة عن رغيف الخبز .

علماً بأن مثل هذا المبلغ يعادل زيادة سنوية لاربعة دنانير لجميع موظفي الدولة ، وهنا لا بد ان نسجل لمعالي وزير الاشغال هذه البادرة الطيبة التي نرجو ان تستمر وتتوسع لتصل الى وزارات اخرى .

٢ - الفقـــر :

لا يختلف اثنان عن ارتفاع نسبة الفقر في مجتمعنا ارتفاعاً كبيراً اصبح يهدد القيم الاجتماعية والامن للمجتمع الاردني ومعلوم ان الفقر ملازم للبطالة ويكاد يكون احد نتائجها كما ان اغلاق الاسواق امام العمالة الاردنية والمنتوجات الزراعية والصناعية ، ولدت جميعها حالة من الركود الاقتصادي ، انعكس على الانتاج الوطني والذي بدوره ساهم في زيادة نسبة الفقر ، وان الحاجة اصبحت ملحة اكثر من اي وقت مضى لزيادة الدعم لصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل وتسهيل الشروط للمستفيدين منهما وخاصة فيما يتعلق بالمناطق الفقيرة حيث يتعرض المواطنون لمراجعات طويلة للحصول على المساعدة وكثيرا ما تحرم عائلة نتيجة لأخبارية كاذبة دون التحقق منها ، او تقطع المساعدة عن شخص نتيجة ان زوجته او ابنته تعمل في الزراعة بشكل موسمي ، وهل يكفي مبلغ ثلاثين دينارا للمساعدة لإعانة عائلة في ظل ظروف ، اصبح فيها خط الفقر اضعاف هذا المبلغ بكثير .

٣ - ارتفاع الاسعار :

معالي الرئيس الزملاء الكرام :

من ينظر الى خارطة الاسعار يجد انها ارتفعت ارتفاعاً مذهلاً وخاصة في ما يتعلق بأسباب العيش الرئيسية حتى اصبح المستهلك حائرا كيف يؤمن لأفراد اسرته زادهم اليومي ، وباعتقادي ان ارتفاع بعض هذه الاسعار غير

مبرر وتتحمل الدولة مسؤولية كبيرة في ذلك وخاصة فيما يتعلق بمنتجات القطاع الزراعي . ففي الوقت الذي نرى فيه المستهلك يشتري الخضروات بأسعار عالية جداً نرى المزارع يبيعها بسعر متدن جداً والأمر ينسحب على جميع حاجات المواطن الاخرى ، كما ان هناك بعض التجار الذين يتاجرون بقوت الشعب ويعمدون احياناً الى تخزين بعض حاجات المواطن طمعاً في كسب رخيص ، وهنا على الدولة بجميع اجهزتها ان تنتبه الى هذه الظاهرة ، وتوقع بمرتكبيها اشد العقوبات .

٤ - قطاع الموظفين :

لقد كان وما زال قطاع الموظفين من عسكريين ومدنيين محل رعاية واهتمام قائد الوطن وولي عهده ، ولقد كانت توجيهات القائد الى الحكومة بتحسين تقاعد الموظفين محل ارتياح وثناء لمن شمله هذا العطف السامي وأن نفرا من ابنائنا المتقاعدين القدامى من عسكريين ومدنيين والذين قدموا للوطن في ظروف كانت اكثر قسوة وأشد صعوبة حياتهم وشبابهم يأملون ان تنالهم نفس الحقوق خاصة وان رواتبهم التقاعدية ضئيلة ولا تكفي لتغطية حاجاتهم للعيش الكريم في ظل ظروف يعلم الجميع صعوبتها وقسوتها ، ولا يفوتني ان انوه هنا بالمكرمة الملكية السامية بتحسين اوضاع المعلمين مثمنين لجلالته هذا العطاء ، متمنين ان يطال العطف الملكي جميع موظفي الحكومة .

٥ - الزراعـــة :

لقد تراجع هذا القطاع تراجعاً كبيراً وخطيراً حيث اصبح يهدد نسبة كبيرة من المواطنين العاملين به والذين كتب عليهم حب هذا القطاع والتشبث به - العزوف عن الزراعة باحثين عن بديل يستطيعون فيه العيش الكريم بعد ان اصبح المزارع مثقلاً بالديون وغير قادر على تأمين متطلبات الحياة اليومية ، ولا ننكر ان الدولة قدمت مشكورة دعماً لهذا القطاع يتجلى في اعفاء المزارعين بعض من فوائد القروض ودعم مزارعي القمح برفع سعر الطن الى ١٦٥ في الوقت الذي خفض فيه المبلغ الاجمالي في هذا الموسم الخير من ٩ الى ٨ مليون دينار ، ودعم مزارعي البندورة ، وباعتقادي ان هذه الحلول حلول جزئية ولا تدخل الى جوهر المشكلة والاصل وضع الحلول لمشاكل القطاع الزراعي والتي اصبحت معروفة للجميع حتى لا تبقى دوماً معرضاً للنقاش والمطالبة بالدعم والذي لو تم جمعه وحصره ووضعه في الاطر الصحيحة لوفرنا اليوم الحديث لامور اخرى ، ولما اضطررنا بين الفينة والاخرى الى عقد الاجتماعات ونقاش المشكلات في كل موسم زراعي لتعطي جرعة مؤقتة تزول بزوال المشكلة ، ولا تلبث ان تعدد من جديد في كل موسم .

ان واقع العملية الزراعية اصبح يتطلب سياسة زراعية مرنة تكون من اهدافها :

١ - الاعتماد على الذات في توفير الامور الاساسية للغذاء في الاردن خاصة وان التموين يعتمد على الزراعة ، وان الزراعة هي الاساس للأمن الغذائي والذي يعتبر من دعائم الامن الوطني .

٢ - وحتى تتحقق زيادة الانتاج لا بد من تحسين دخول المزارعين وتأمين هامش للربح لتحقيق مستويات افضل لمعيشة المزارعين والعاملين في الزراعة .

٣ - التركيز على السلع الزراعية والتي تحتاجها الاسواق الاقليمية والدولية وان يكون الانتاج منافسا من حيث السعر والنوع ، وهنا تكمن مسؤولية الحكومة في البحث عن اسواق جديدة بدلاً من الاسواق التقليدية التي فقدناها ، وفتح محطات التدريج التي كلفت الدولة الملايين والتي ما زالت مغلقة منذ سنين طويلة حيث تعرضت معداتها للتلف .

٤ - البحث عن اساليب متطورة في أمور التصنيع والتسويق اعتقد ان مصانعنا الحالية تعتبر قاعدة جيدة لتطوير صناعة معينة وهي صناعة البندورة وبانماط مختلفة ، اذا وضعنا الدراسات والأسس لان تكون صناعة غذائية على المستوى اقليمي وعالمي .

٥ - حل مشكلة ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ، وعدم رفع اسعار مياه الري على المزارعين لان في ذلك كلفة عالية على المزارع المثقل بالديون ، وان تبرير رفع اسعار المياه بان كلفة التشغيل اكثر من ذلك بكثير كما وأن الدول المجاورة تستوفي اثمان اعلى مما تستوفيه فهو تبرير غير مقبول لاننا قبل ان نطالب المزارع بدفع كلفة التشغيل علينا ان نؤمن له كلفة الانتاج .

٦ - نطالب بدعم المنظمة التعاونية وتأمين مستحقاتها والبالغة ٨٠٠,٠٠٠ في وزارة المالية لتساهم في دعم القطاع التعاوني ، وأن أي تفكير لحلها امر في غاية الخطورة اذ اثبتت الحركة التعاونية نجاحها ومساهمتها على مدى السنين في دفع عجلة الانتاج وان تعثرها لظروف يعلمها الجميع لا تبرر حلها ، كما ونطالب بدعم اتحاد المزارعين حتى يقوم بالدور الذي انيط به . وفي نهاية كلمتي اتمنى من الله جلت قدرته ان يحفظ الوطن من كل سوء وان يديم عليه نعمة الأمن والأمان في ظل قيادة الحسين رمز فخارنا وولي عهده الأمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل نرفع الجلسة الى صباح الغد الساعة العاشرة وسيكون اول المتحدثين الشيخ ابراهيم زيد .

(انتهـــت الجلســـة)

امين عام مجلس الامة
حكم خير

رئيس مجلس النواب
سعد هايل السرور

وقـــائـــع العـــدد

١ - مطالب السيد نادر الظهيرات عن دائرته الانتخابية .

معالي الرئيس / الزملاء الكرام

أما مطالب دائرتي الانتخابية فانني أذكرها حسب الأولويات :-

١ - في مجال الادارة العامة :-

أ - إحداث مديريتي قضاء في كريمة والمشارع في الاغوار الشمالية .

ب- إحداث مديرية قضاء في بلدة جديتا في لواء الكورة .

٢ - في مجال الصحة :-

أ - الإسراع في افتتاح مستشفى الكورة في دير ابي سعيد .

ب- إحداث مراكز عناية حثيثة مزودة بالأجهزة الضرورية اللازمة لكل من مستشفى معاذ بن جبل في الشونة الشمالية ومستشفى ابي عبيدة .

ج- اضافة ابنية جديدة لكل من مستشفى معاذ بن جبل ومستشفى ابي عبيدة .

٣ - في مجال التربية والتعليم :-

أ - إحداث مدارس جديدة في الشونة الشمالية والمشارع ووادي اليابس والكريمة خاصة وان المدارس القديمة لم تعد تتسع للطلاب فيها .

٤ - إحداث مجالس بلدية في كل من العدسية وابو هابيل .

٥ - إيجاد نظام للصرف الصحي في منطقة الأغوار الشمالية والكورة للتخفيف من معاناة المواطنين والتخفيف عنهم بنقل المياه العادمة الى ؟؟؟ ، وللحفاظ على البيئة ومجاري المياه من التلوث .

٦ - معالجة مديونية البلديات في كل من لوائي الأغوار والكورة وتقديم الدعم اللازم لها .

٧ - الأشغال العامة :-

أ - معالجة الفيضانات التي غالباً ما تتسبب في قطع الطريق الرئيسي ما بين الشونة الشمالية والجنوبية .

ب- وضع خلطة اسفلتية للشارع الرئيسي والوحيد ما بين الشونة الشمالية والجنوبية بعد ما اصبح غير مؤهل لخدمة المواطنين وقطاع النقل .

جـ- زيادة الاهتمام بالطرق الزراعية في كل من لوائي الكورة والاغوار تشجيعاً للمزارعين باستغلال اراضيهم .